

اهداءات ٢٠٠١

لدكتور/ القطنج محمد طلبة

القائمة

الصَّحَافَةُ وَالْمَجْتَمَعُ

الدكتور عبد اللطيف حمزة

أول فبراير ١٩٦٣

الناشر



دار الفقار

١٨ شارع سوق التوفيقية بالقاهرة

ت ٥٥٠٣٢ — ٧٧٧٤١

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

أن الذين أشاروا علينا بهذا الكتاب كانوا مدفوعين في ذلك بالندوات المفيدة ، والمحاضرات العديدة والمناقشات التي أثارها الوضع الاجتماعي الراهن للجمهورية العربية المتحدة ، أو الإطار الذي اختارته هذه الجمهورية لنفسها — وهو إطار المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني . فنذا استقر هذا الوضع الأخير والجهود متجهة إلى غاية واحدة ، هي العمل على تثبيت هذا الوضع حتى يصبح الآن عقيدة لكل مواطن في هذه الجمهورية . وفي سبيل ذلك بطبيعة الحال يتعرض كثير من القيم الخلقية والفكرية والقومية والإنسانية في مجتمعنا هذا للتغيير والتبديل :

فكيف يصبح الأدب اشتراكيا ؟

وكيف تصبح الصحافة ومعها وسائل الإعلام الأخرى

اشتراكية أيضاً ؟

وكيف يخدم الفكر العربي هذا النظام أو الإطار ؟ تلك هي المشكلة التي تواجهنا في الوقت الحاضر . وبسببها نشطت الأقلام وانطلقت الألسنة سعياً بالمواطن الجديد في المجتمع الجديد للوصول إلى هذه الغاية . .

تلك إذن هي الدوافع الحقيقية لتأليف هذا الكتاب الذي نقدمه للقراء ليكون مشاركة ضئيلة من المؤلف في سبيل الوصول إلى هذا الهدف الأسمى .

ولقد كنا منذ عامين بذلنا محاولة من نوع آخر ، وقدمنا للقراء كتاباً بعنوان :

« أزمة الضمير الصحفي »

تحدثنا فيه عن الصلة بين الصحافة والمجتمع . وكان الدافع الحقيقي لتأليف الكتاب إذ ذاك ، كثرة مانشر من المقالات في نقد الصحافة التي انزلت يومئذ إلى الإثارة والبعد عن النزاهة والاستقامة ، والجنوح بالصحف إلى الأخبار الهشة ، والموضوعات التافهة ، والتسلية الرخيصة ، والخوض أحيانا في أعراض الناس بحق وبدون حق ونحو ذلك .

والعجيب أنه في الوقت الذي كنا نكتب فيه « أزمة الضمير

الصحفي « كانت حكومة الثورة من جانبها تفكر فيما آلت إليه الصحافة المصرية من هذه الحالة التي أصبحت فيها الصحافة تجارة بعد أن كانت رسالة . ودعاها كل ذلك إلى إصدار قانون تنظيم الصحافة ؛ وذلك في الرابع والعشرين من شهر مايو سنة ١٩٦٠ فكان صدور هذا القانون نوعاً من التجاوب البديع بينها وبين الشعب الذي شعر بتلك المشكلة ، وعبر عن شعوره بها في جميع ما كتب ونشر من المقالات التي أشرنا إليها .

إن موضوع « الصحافة والمجتمع » من الموضوعات التي لا تبلى بمرور الزمن . إذ هو موضوع يتجدد بتجدد الظروف المحيطة بالمجتمعات ، وفي كل ظرف منها تحتاج الصلة بين المجتمع والصحافة إلى جديد من التشريعات والتنظيمات . وهنا يادر الكتاب والأدباء والعلماء إلى الخوض في هذا الموضوع من جديد . فنحن — وإن كنا قد عالجت هذا الموضوع من قبل في كتابنا « أزمة الضمير الصحفي » فإننا نعالجه معالجة من نوع آخر في كتاب « الصحافة والمجتمع » . وسيعالجه غيرنا معالجة ثالثة ورابعة وهكذا . وسيظهر الموضوع نفسه للقارئ في كل مرة كأنه كتب لأول مرة ، وفي هذا ما يدل دلالة قوية على أهمية الموضوع وطرافته في وقت معا .

« وبعد » فأني أشكر المؤسسة المصرية العامة للتأليف
والترجمة والطباعة والنشر ، أنها أتاحت لي فرصة التحدث إلى
القراء من جديد في هذا الموضوع الخطير . كما أشكر لها كذلك
أنها أتاحت لي الفرصة لأن أطرق موضوعات جديدة كل
الجنة ؛ كموضوع الصحافة الإقليمية ، وموضوع الصحافة
المتخصصة ، وموضوع الصحافة التي ينبغي الإصرار عليها في العهد
الجديد : عهد الاشتراكية الديموقراطية التعاونية .
والله نسأل أن يوفقنا دائماً لما فيه خير الصحافة العربية ومجد
الوطن العربي ما

عبد اللطيف حمزة

الصحافة والرأى العام

المعروف أن الصحافة بمعناها الواسع تشمل جميع وسائل الإعلام الحديث . ومنها الصحيفة والإذاعة والتليفزيون والسينما والمسرح والندوة والكتاب والنشرة والمعرض والمنابر العامة ونحو ذلك .

أما الصحافة بمعناها الضيق فإنها تقتصر على الصحف والمجلات . ولا شك أن القارئ ينتظر منا الكلام عن الصحافة بمعناها الأخير فقط .

* * *

كثيرا ما يتردد بيننا القول بأن الصحافة مرآة الرأى العام ، وأداة من أقوى الأدوات المعروفة للتعبير عن هذا الرأى . وهو قول صحيح فى جملة وتفصيله . وآية ذلك أنك لاتستطيع أن تتصور أمة من الأمم فى عصرنا الحاضر بدون صحافة . فهى إذن ضرورة من ضرورات المجتمع لأمفرّ منها بحال من الأحوال . بل إن الزعيم مصطفى كامل كان يقول : إن الصحافة ألزم للشعوب المتخلفة أو النامية من الشعوب المتقدمة أو الراقية . لأن الشعوب الأولى بحاجة إلى البناء الصحيح .. على حين أن الشعوب الأخيرة قد فرغت من مرحلة البناء على وجه التقريب .

تحليل للكمة الرأى العام :

تتألف الكلمة فى ذاتها من لفظين هما : الرأى ، والعام .
أما الرأى فمن قولنا : أرى أن الأمر سيكون كذا وسيكون
من عواقبه كذا . وكلمة « أرى » فى هذه العبارة تعبير عن أمر
يقبل الشك .

وعلى هذا فالرأى معناه التحسس والسؤال وعدم الجزم
أو القطع بصحة الأمر ونحو ذلك .

وأما كلمة « العام » فيقصد بها « الجماعة » أو « المجموع » .
ويقصد بها فى علم الطبيعة . « الكتلة » . والكتلة فى علم الطبيعة
لا شكل لها . وكذلك الشأن فى الجماعة فإنه لا يمكن تحديد
شكلها . إذ الجماعة تتألف من أفراد يتباينون فى الخلق وفى الطباع
وفى المعتقدات وفى الثقافة . ولا سبيل إلى وصف الجماعة بأنها
شئ موحد ، أو بأنها شئ له صفة الثبات . والتاريخ نفسه
شاهد على ذلك فإن الجماعات تنتقل من حالة إلى أخرى بتأثير
أفراد معدودين يسوقونها سوقا إما إلى الخير وإما إلى الشر .
وقل أن تكون لهذه الجماعات إرادة ظاهرة فى سيرها وراء
أولئك الأفراد أو الزعماء .

ثم إن في وضع اللفظين معا وهما : « الرأي » و « العام »
جنباً إلى جنب للدلالة على معنى واحد تناقضا ظاهرا لا يخفى
على الفطن . ذاك أن يحمل طابع الفرد ويحمل طابع الشك .
فكيف يصح له مع ذلك أن يوصف بأنه « عام » وبأنه « ثابت »
وبأنه « مستقر » وبأنه « معبر عن الجماعة » بأكملها
ونحو ذلك ؟

تعريف الرأي العام :

من أجل هذا كثرت الآراء المختلفة في تعريف « الرأي
العام » :

فمن قائل : إن الرأي العام الموحد للجماعة أمر لا يمكن
تصوره حتى في إبان كفاح الشعوب من أجل كيانها ومصيرها .
إذ الشجاعة في إبداء الرأي تختلف من فرد إلى فرد ، والعقول
التي يصدر عنها الرأي تختلف من حيث القوة أو الضعف ،
والأهداف التي للجماعة الواحدة تختلف من حزب لآخر وهكذا .

ومن قائل :

الرأي هو محاولة لتحقيق أمر ما بوسائل ناقصة . أو بعبارة
أخرى — اعتبار الأمور صحيحة باستخدام طرق ليست مستكملة .

ومعنى ذلك أن صاحب رأى لا يتأكد لديه رأيه إلا بموافقة الآخرين عليه . ومن ثم ترى فى نفس صاحب رأى شيئاً من القلق والتناقض . فهو يخشى دائماً أن يكون مناظره فى رأى صاحب الحق . ولذا يزداد فى نفسه دائماً حب التمسك بأنه صاحب هذا الحق . ومن هنا كان صاحب رأى فى كفاح دائم من أجل الحصول على موافقة غيره على رأيه .

ومن قائل :

إنه وإن كان رأى العام لا وجود له فى الحقيقة — فإنه مما لا شك فيه دائماً أن هناك رأياً ظاهراً بين آراء الجميع — أو رأياً غالباً على ما حوله من آراء الجميع . ومعنى ذلك بطريقة أخرى — أنه ليس هناك رأى عام . بل هناك رأى فى الجماعة . وبين هذين الرأيين فرق لا سبيل . إلى إنكاره .

ومن قائل :

ليس رأى العام رأى الشعب بأكمله . بل يصح أن يكون رأى طبقة لها الأغلبية أو القوة بين طبقات الشعب الأخرى . والأرجح أن يكون رأى الطبقة المتوسطة فى الأمة — هو رأى الغالب ، أو رأى الذى له السيادة والتفوق على آراء الطبقات الأخرى .

ثم من قائل :

الرأى العام هو الحكم الذى تصل إليه الجماعة فى مسألة من المسائل الهامة بعد مناقشة شاملة وعلمية . وهذه المناقشات العلنية كما تكون فى الصحف تكون فى غيرها من وسائل الإعلام المعروفة ؛ ومنها الندوات ونحو ذلك . والمثال الواضح على هذه الأخيرة فى الوقت الحاضر تلك الندوات التى عقدتها « اللجنة التحضيرية » فى أواخر عام ١٩٦١ بقاعة مجلس الأمة ، واشترك الرئيس جمال عبدالناصر بنفسه فى الحلقات الأولى منها وناقشه الأعضاء فى الرأى الذى أدلى به مناقشة حرة .

غير أن الناس كثيرا ما يخلطون بين رأى يكون بهذه الطريقة ورأى آخر يكون وليداً لظروف معينة ويتسبب عنه أحيانا ما يسمى بالسخط العام .

فما هو الفرق بين الرأى العام والسخط العام ؟

إذا كان الرأى العام نتيجة لعرض وجهات النظر المختلفة وثمره للصراع بين وجهات النظر المختلفة ، فإن السخط العام نتيجة لانفعال وقى ، أو إثارة مفاجئة يقوم بها فرد بعينه أو جماعة بعينها دفاعا عن فكرة واحدة أو وجهة نظر واحدة

لا تسمح لغيرها من وجهات النظر الأخرى بالظهور أو المعارضة.
وفي مثل هذه الحالات تنعدم شخصية الفرد وشخصية الجماعة ،
ولا يكون هناك مجال للطبقات المستنيرة في الأمة لكي تفكر
وتناقش ، وتوازن ، وتقلب الرأي على وجوهه المختلفة سعياً
وراء الوصول إلى الحق في أمر من الأمور التي تشغل بال المجتمع
في ذلك الوقت .

أنواع الرأي العام :

تضاربت الأقوال تضارباً عظيماً في أنواع الرأي العام
كما تضاربت في تعريفه . ولم يكن ذلك بطبيعة الحال إلا نتيجة
لاختلاف الزوايا التي حاول كل فريق من الناس أن ينظروا
منها إلى هذا الرأي وأنواعه . ولكن أيسر تقسيم للرأي العام
هو التقسيم القائل بأن هناك ضرباً ثلاثة منه هي :

— الرأي العام المسيطر .

— الرأي العام المستنير .

— الرأي العام المنقاد .

والأول : هو رأي القادة أو الزعماء سواء كان هؤلاء أعضاء
في الحكومة أو مواطنين غير رسميين من أفراد الشعب . ولهمؤلاء

القادة أهداف معينة يحرصون على إقناع الشعب بها . ويبدلون في سبيل ذلك جهودا ليست في مقدور المواطن العادى في بذلها .

والثانى : رأى الفئة المثقفة في الشعب . وهى الفئة التى تقرأ وتفهم وتجمع من المعلومات وتحتزن من الآراء والأفكار ما يمكن أن يتألف منه رصيد كاف يعينها على مناقشة الموضوعات التى تتناولها الصحف وبقية الوسائل الإعلامية المعروفة .

والثالث — وهو الرأى العام المنقاد — رأى السواد الأعظم من الشعب من غير القادرين على مواصلة الاطلاع أو البحث ، ومن غير القادرين كذلك على متابعة الأحداث أو النظر في بواطن الأمور ، أو القراءة بين السطور ونحو ذلك .

على أن الباحثين ما زالوا فى خلاف شديد — كما قلنا — فى تعريف الرأى العام وفى معرفة أنواعه وأقسامه المختلفة . فلا الإنجليز يتفقون مع الفرنسيين فى هذه القضية . ولا هؤلاء يتفقون مع الألمان فيها وهكذا . وكل جماعة من العلماء ينظرون إلى الرأى العام من الزاوية التى تعنيهم أولا . ولهذا كان علماء النفس يخالفون علماء الساسية ، وهؤلاء يخالفون علماء الصحافة والاجتماع وهكذا .

على أننا نستطيع أن نميز في الرأي العام أنواعا أخرى غير
التي سبق ذكرها . من هذه الأنواع الجديدة :
— رأى الأغلبية .

— ورأى الأقلية .

— والرأى المجمع عليه .

فالأول : رأى سواد الأمة من الخاصة والعامة على السواء .
والثانى : رأى مجموعة من الأفراد لم يظفروا بهذه الأغلبية .
ولكن لرأيهم برغم كونهم أقلية أهمية كبرى فى النواحي
السياسية والاجتماعية بحيث لا يمكن إهماله أو إنكاره بوجه
من الوجوه .

والثالث : هو الرأى الذى يتصل اتصالا قويا بتراث الأمة
من عادات وتقاليد ومعتقدات وآراء وأفكار . ونحن نعرف
أن جميع هذه الأشياء تؤلف ما يسمى « بالطابع العام »
للأمة وكثيرا ما يطلقون على هذا الطابع العام اسم « الاتجاه
العام » أيضا . ولما يتعرض الاتجاه العام أو الطابع العام للجدل
أو المناقشة .

غير أن العناية الإلهية كثيرا ما تقيض للأمة بين حين وآخر
من القادة والزعماء ورسل الإصلاح والهداية من يقومون لها

بتغيير جوهرى فى هذه الزعات أو الاتجاهات العامة . وهؤلاء
القادة أشبه بالأنبياء والرسل ، ولا بد أن يكون لهم شىء
من عزمات أولئك الرجال الذين ميزهم الله عن سائر البشر .
لأنهم إنما يحاربون فى الأمم أعز مآليها ، ويزعزعون فيها أقوى
دعائمها : وهذه الدعائم هى المعتقدات التى ورثوها عن آبائهم
وأجدادهم عبر تاريخ طويل لا يعرف الكثيرون مداه .

ولا نستطيع أن ندع الكلام فى أنواع الرأى العام دون
أن نشير كذلك إلى ما يسمى فى أيامنا هذه « بالرأى العام
الدولى » . وليس هذا الرأى مقصورا على المنظمة الدولية
المسماة : « هيئة الأمم » . بل يتعداه إلى الآراء التى تظهر
فى خارجها . ولا شك أن الفضل فى وجود الرأى العام الدولى
إنما يرجع فى وقتنا الحاضر إلى هذا التقدم الهائل الذى أصاب
وسائل الإعلام على اختلافها - من إذاعة وتليفزيون وصحافة
ومسرح وسينما وغير ذلك . ولسهولة المواصلات وتنوعها
فى الوقت الحاضر ، فضل عظيم أيضا فى هذا النوع من الرأى .

عناصر أخرى فى تكوين الرأى العام :

قلنا إنه يشترك فى تكوين الرأى العام عناصر جمة هى

ما اصطلح على تسميته « بوسائل الإعلام » المختلفة ونضيف إلى ذلك أن هناك وسيلة أخرى قلما يلتفت إليها من وسائل تكوين هذا الرأي، وهذه الوسيلة هي « أحاديث الناس العامة » في الدور الخاصة والشوارع والأندية . وفي تلك الأماكن كن يهامس الناس ويتناجون في شؤون كثيرة بعضها يتصل بالمرافق العامة . وبعضها يرقى إلى سياسة الدولة . ومهما يكن الأمر فتلك طريقة الطبقة المثقفة من الناس في مجالسهم الخاصة . أما العوام فإن لهم طريقة أقوى أثرا من طريقة المثقفين في بعض الأحيان . وهذه الطريقة الأخيرة هي « النكتة الشعبية » التي تنبعث من أفراد الشعب ؛ ويرسلها أحدهم في ظروف خاصة . ثم تسرى هذه النكتة سريان البرق ، وتنتشر بين أرجاء الشعب ، ويتناقلها الناس ويشعرون في أثناء ذلك بأنها تنفس عن صدورهم وتعين تعبيرا دقيقا عما يريدون أن يقولوه وهم يكتمون في نفوسهم هذا الذي عجزوا عن أن يقولوه أو يظهروه .

دور الصحافة ومبرها في تكوين الرأي العام :

هنا - يجب أولا أن ننبه إلى هذه الحقيقة . وهي أنه من الخطأ أن نعتقد أن الصحافة هي صانعة الرأي العام ، أو هي وحدها المؤثرة

فيه على الدوام . فالأصح من ذلك أن يقال إن الصحافة تؤثر في رأى العام وتتأثر به ، وتقود هذا الرأى وتنقاد له . ولكن ذلك لا ينفي مطلقا أن الصحافة من أقوى وسائل الإعلام إلى الآن ، وأنها من أقدر هذه الوسائل كلها على تكوين هذا الرأى . وعلينا دائما أن نلاحظ هذين الأمرين معا عندما نتحدث عن فضل الصحافة على الآراء العامة ، وفضلها على النهضة الوطنية والسياسية والفكرية التى تقوم بها الأمم .

أما عن الطريقة التى تؤثر بها الصحافة على الرأى العام فإنها تلتخص فى نشر الأخبار وكتابة التعليقات والأعمدة والأحاديث والتحقيقات ، ونشر الصور والرسوم الكاريكاتورية ونحو ذلك .

فأما من حيث الأخبار :

فإن على الصحيفة التى تحرص على التأثير فى الرأى العام أن تبنى سياستها فى نشر هذه الأخبار على النحو التالى :
أولا : يجب أن تقوم بنشر هذه الأخبار صحيحة وافية كاملة قدر المستطاع . وذلك أن الأنباء هى الغذاء الرئيسى للرأى العام وبدونها لا يكون "هناك" وجود لهذا الرأى .

ثانيا : أن تقوم بتفسير هذه الأنباء بما يتفق وسياستها ،
وبما يساعد القارىء فى الوقت نفسه على تأليف هذا الرأى .
ثالثا : أن تقوم بتتبع هذه الأخبار بعد نشرها وتفسيرها
حتى تصبح كاملة فى نظر القارىء .

* * *

بهذه السياسة الحكيمة فى نشر الأخبار تتبوأ « صحيفة
الرأى » مكانها اللائق بها فى المجتمع ، وتعتمد عليها الشعوب .
والحكومات فى سياستها الداخلية وسياستها الخارجية فى
آن معا .

وأما من حيث الأعمدة والأهداف والتحقيقات :

فإن الصحيفة تنظر إلى الأعمدة الافتتاحية بنوع خاص
على أنها المنبر الذى تخاطب الجمهور من أعلاه ، وتؤثر
فى نفوسهم وعقولهم عن طريقه . وهذا ميدان تنافس فيه
.. محف ، وتبارى فيه الأقلام . وفى وسع الصحيفة أن تصل
به إلى نفوذ تام وسيطرة مطلقة على جمهور القراء ؛ حتى
ولو لم تكن هذه الصحيفة مستندة فى ذلك على حزب
من الأحزاب أو هيئة من الهيئات ، أو قوة من قوى الحكم .

وأما من حيث الصور والرسوم :

فإننا نرى الصحافة الحديثة تعتمد اعتمادا تاما على هذا العنصر الأخير للتأثير الكامل في نفوس الجماهير . ذلك أن الصورة - كما يقول العارفون - تغني عن عشرة آلاف كلمة .
وأما الرسوم « الكاريكاتورية » فهي سلاح خطير في أيدي الصحفيين يجب أن يحسنوا استخدامه . فإن رمما واحدا من هذا النوع يشيع السخط على شيء أو السخرية منه أو الرضا به والاعجاز إليه كما لا تستطيع الفنون الصحفية الأخرى أن تصل إليه أو تقوم به .

ومعروف أن هذا الفن الجديد - « وهو فن الصور والرسوم » - كان مجهولا من صحافتنا في القرن الماضي ولكنه ظهر فيها من أوائل القرن الحالي ، ومن ثم أصبح من الفنون التي لا يمكن أن تستغنى عنها صحيفة تحرص على أن تشترك في تكوين الرأي .

وإذا كان هناك فرق واضح بين الصحافة ، وغيرها من وسائل الإعلام المعروفة ، فإن هذا الفرق يأتي من ناحية الرسوم الكاريكاتورية . والفرق بينها وبين الصور الفوتوغرافية

أو الشمسية . أن الصور الأخيرة تنقل الخبر أو الحدث وتلتقط لحظة من لحظاته وتعبّر عنه بهذه الطريقة أحسن تعبير . أما الكاريكاتير فإنه لا ينقل شيئاً من الخبر أو الحدث ، ولا يراد به شيء من ذلك . وإنما يراد به دائماً نقد شخص من الأشخاص أو فكرة من الأفكار أو رأى من الآراء أو سياسة معينة ونحو ذلك .



وظائف الصحافة في المجتمع

نريد أن نقدم للقارىء في هذا الفصل صورة موجزة عن وظائف الصحافة في المجتمع على أية صورة من صور هذا المجتمع . وسنشير في أثناء ذلك إلى العوامل التي تؤدي إلى الثقة في الصحيفة ، والعوامل التي تنزع الثقة منها . وبعبارة أخرى نريد أن نعرف كيف نحكم على استقامة الصحيفة من حيث هي ؟

* * *

فأما الوظائف المعروفة للصحافة حتى الآن فهي :

أولاً : تزويد القارىء بالأخبار .

ثانياً : تفسير هذه الأخبار للقارىء متى كانت هناك حاجة إلى هذا التفسير .

ثالثاً : التسلية وإمتاع القراء بكل الطرق الممكنة .

رابعاً : التوجيه والإرشاد وتثقيف القراء .

خامساً : التسويق والإعلان عن الحاجيات التي يحتاج إليها الجمهور أو المرافق التي ينتفع بها .

معنى ذلك أن الصحيفة مسؤولة دائماً عن نشر الأخبار داخلية كانت أم خارجية . وما الصحف في الحقيقة إلا مؤسسات

عامة تقوم على بيع الأخبار كما تقوم المؤسسات التجارية على بيع السلع سواء بسواء . وتلك هي الوظيفة الأولى من وظائف الصحافة .

غير أن هذه الأخبار — وخاصة الخارجية منها — كثيراً ما تشتمل على أسماء أعلام أو أماكن أو قضايا غريبة على سمع القارئ العادي . وإذا ذاك تقوم الصحيفة بتعريفه في جملة اعتراضية قصيرة بهذه الأسماء الغريبة . بحيث إذا قصرت الصحيفة في شيء من ذلك فإنها تعرقل سير القراءة . وبذلك تصد القارئ عن المعنى في قراءة الخبر مهما كانت أهميته . وتلك هي الوظيفة الثانية من الوظائف الخمس المتقدمة .

ثم إن مهمة الصحيفة لا تقف عند نشر الخبر . ولكن تتعداه إلى وظائف أخرى . منها « التعليق » على الخبر بما يتفق وسياستها التي تميزها عن غيرها من الصحف . ومنها أي من تلك الوظائف « متابعة » هذا الخبر وجمع المعلومات الجديدة عنه باستمرار ، ثم صياغة هذه المعلومات إما في شكل طرائف صحفية ، وإما في شكل أحاديث صحفية ، أو تحقيقات وتقارير واستطلاعات من أنواع شتى يعرفها المتمرسون بهذه المهنة . وذلك كله فضلاً عن عناية الصحيفة بمواد التوجيه والإرشاد والتثقيف أو تزويد

القارىء بالمعلومات الصحيحة المفيدة ؛ إما فى شكل عمود من الأعمدة ذات الطابع الإنسانى أو الطابع الاجتماعى أو الطابع العلمى أو الأدبى أو الفنى ونحو ذلك . وقد يكون هذا التوجيه أو التثقيف من جانب الصحيفة على شكل قصة قصيرة أو على شكل مقال طويل وهكذا .

كل ذلك بقصد واحد ، هو تنوير الشعب وتوجيه أفرادهم فى المسائل العامة التى تشغل بال المجتمع كله أو بعضه . ولا غرابة فى ذلك ، فالمعروف فى الصحيفة أنها مدرسة الشعب . ولا غنى لها مطلقاً عن تأدية هذا الواجب . وتلك هى الوظيفة الرابعة .

وأخيراً نجد الصحيفة تقوم بعمل كبير ومفيد للمجتمع . وهو الإعلان عن بعض السلع التى يحتاج إليها الأفراد من شتى الطبقات . وبهذا التسويق ينتفع البائع والمشتري فى وقت واحد ، وتنشط الحركة التجارية ذاتها ، ويكون من وراء هذا النشاط أو الرواج فائدة للصحيفة ذاتها . والمعروف أن الإعلانات تؤلف نحواً من ٦٠ ٪ من دخل الصحف ، وقد تزيد على هذه النسبة . ومن هنا تتفاوت الصحف قوة وضعفاً ، وتحرراً وقيداً ، وذلك كله بتفاوت الدخل الآتى من الإعلانات . فالصحيفة التى تنعم بعدد وفير منها تكون أوسع حرية فى إبداء

الرأى ، وأعظم سلطانا على نفوس القراء من الصحيفة الفقيرة من الإعلان ، المعتمدة فى الحقيقة على أنواع المعونة التى تقدمها إليها الهيئة أو الحكومة . كل ذلك مالم تكن هذه الصحف خاضعة لسلطان رأس المال ممثلا فى الشركات والمؤسسات أو خاضعة لقانون التنظيم ، وفى هذه الحالة الأخيرة يقل سلطان الإعلان على الصحيفة ، ويزول الخوف من قلبها وتشعر بشىء من الاطمئنان على نفسها ، وتتحف عنها مؤونة الجرى وراء هذا المارد الجبار وهو الإعلان .

كيف نحكم على استقامة الصحيفة

ما دام على الصحيفة كل هذه الواجبات ، وما دام عليها أن تقوم بكل هذه الوظائف ، فلا بد أن يكون لها فى مقابل ذلك حقوق وميزات ، ولا بد لها من التمتع بطائفة من الصفات الحميدة والقيم الرفيعة التى بها تصبح الصحيفة خليفة باسمها على اعتبارها مؤسسة من أهم المؤسسات الاجتماعية النافعة فى البلاد . ومن أول الحقوق التى يجب أن تكون للعاملين فى الحقل الصحفى « حرية الصحافة » . والحرية لازمة لهذه المهنة : خصوصا وأن الصحافة فى المجتمع الرأسمالى ترى نفسها خاضعة خضوعاً تاماً

للاحتكار وسيطرة رأس المال . وترى أن حرية القول أصبحت
حكراً على طائفة قليلة من الناس لا يكادون يتجاوزون في عددهم
أصابع اليد الواحدة . وهؤلاء الناس هم رؤساء تحرير
الصحف . وفي وسعهم وحدهم أن يتحدثوا في جميع المسائل
العامة والخاصة بحرية تامة . وفي وسعهم كذلك أن يمنعوا من
هذا الحق جميع من عداهم من أفراد المجتمع . وذلك بالطبع
مالم تكن هذه الصحف تنتمي إلى حزب من الأحزاب ، فإنها
في هذه الحالة تباع حريتها لهذا الحزب ، وتستوحى آراءها
وخطتها منه . وليست هذه هي الحرية الصحيحة أو السليمة
أو المؤدية للغرض ، وهنا تعتمد الحكومات إلى قانون التأميم
لكي تعطى للناس حقهم في حرية الكلام وحقهم في حرية
الكتابة ، وتتيح لهم بذلك أئمن الفرص للتعبير عن آرائهم
وأفكارهم ورغباتهم التي حيل بينهم وبين الإفصاح عنها في ظل
النظم الاحتكارية التي جعلت حق الكتابة وقفاً على حفنة بسيطة
من الناس — كما قلنا — هم رؤساء تحرير الصحف وحدهم ،
ولا أحد غيرهم .

أن الصحافة المستقيمة لا تستطيع أن تظهر للقراء بهذه

الصورة القوية حتى تتوفر لها طائفة من الصفات التي منها على سبيل المثال :

أولاً : صفة الصدق والأمانة

فالصحيفة — كما قلنا — مؤسسة اجتماعية لبيع الأخبار . ومن ثم ينبغي لها أن تكون أمينة في نقل هذه الأخبار . بمعنى أنه ليس من حقها بحال من الأحوال أن تعبت بهذه الأمانة أو تخون هذه الرسالة . ومن هنا اتفق جميع رجال الإعلام على ما يسمى في آداب مهنة الصحافة « بقدسية الخبر » . ومعنى هذه القدسية ألا يتعرض الصحفي للخبر بأي ضرب من ضروب التحريف أو التريف أو التلوين أو التوجيه مهما كان الدافع إلى شيء من ذلك . إن إذاعة الخبر عن طريق الصحيفة أو الراديو وغيرها من وسائل الإعلام هي إدلاء بشهادة . وليست إصداراً لحكم . إنها وثيقة إعلام . وليست منطوق أحكام . إنها أمانة في عنق الصحافة . فإن هي قامت بها خير قيام خدمت الجمهور القاري ، وخدمت معه ولاية الأمر وأصحاب الحل والعقد . وكانت نتيجة ذلك كله سلامة التصرفات التي تصدر من هؤلاء وأولئك . وذلك جرياً على القاعدة التي تقول :

« أعطنى معلومات صحيحة أعطك تصرفاً صحيحاً »
والمهم فى الخبر الصحفى كذلك أن ينشر بطريقة لائىة
إلى الأخلاق العامة أو المعتقدات الموروثة ، ولايسى كذلك
إلى الناس فى ممتعهم أو فى أرزاقهم ومعيشتهم . وأما الخبر الخارج
على هذه الأصول والقواعد فينبغى أن تكون عليه رقابة شديدة
من جانب الرأى العام فى المجتمع قبل أن تكون عليه رقابة
شديدة من جانب الحكومة التى تهيمن على هذا المجتمع .
ورب قائل يقول :

ولكن أين حرية الصحافة إذن مادام على الصحف أن
تعامل الأخبار هذه المعاملة الدقيقة التى لا مجال فيها لحرية
التصرف ؟

وللإجابة عن هذا نقول : إن حرية الصحف تكون فيما بعد
نشر الخبر . تكون فى التعليق على الأخبار بما يتفق ووجهة
نظر الصحيفة . تكون فى سوق الطرائف والأعمدة التى
تشرح هذه الأخبار بما يتفق كذلك ووجهة نظر الكاتب .
تكون فى جانب الأحاديث وعمل التحقيقات والاستطلاعات
سعيّاً وراء غاية تنشدها الصحيفة ، وهى إقناع القارىء بوجهة
نظرها فى هذا الخبر أو ذاك ، أو فى هذه الحادثة أو تلك .

وبهذه الطريقة تصلح الصحيفة في تكوين رأى عام مشايخ
لسياستها ، متفق كل الاتفاق وخطها أو فكرتها .

ثانيا : صفة النزاهة

هنا نصل إلى الهدف من هذا الحديث . كيف نصل إلى
الحكم على استقامة الصحيفة أو الإذاعة ؟ للإجابة عن هذا السؤال
نلاحظ أولا : إن الأغلبية الساحقة من الجمهور على ثقة من أن
الإذاعة أكثر نزاهة في هذا الباب من الصحيفة . وذلك لسببين :
أولهما : أن الصحف لها حريتها الكاملة في التعليق على
الحوادث بما يتفق وسياستها . فهناك صحيفة يمينية وأخرى يسارية
وثالثة بين بين .

ثانيهما : إن أية صحيفة من الصحف لا تستطيع أن تزعم لنفسها
أنها تمثل جانبي النزاع على السواء في كل معركة أو مناقشة . بل إنها
غالبا ما تتحيز لجانب دون آخر . والصحافة بهذه الطريقة
تستطيع في يسر وسهولة أن تهدم شخصيات كبيرة ، وأن تبت
أفكارا جليلة ، وأن تشد مشروعات نافعة ، وأن تظهر بعض
الرجال اللامعين في المجتمع بمظهر الضعف أو البله ، أو بمظهر
النذالة والخسة ونحو ذلك . وسبيلها إلى هذه الغاية الأخيرة

هو أن تتحاز للآراء التي قبلت في الرد على هؤلاء والتقليل من شأنهم وشأن آرائهم وأفكارهم . ولا تريد أن تتعرض هنا للشواهد ونأتي بالأمثلة . فهي لكثرتها لاتقع تحت حصر ، ووضوحها لاحتياج إلى تذكرة . وحسبك هنا أيها القارئ أن تتخيل موقفك وقد نشرت الصحيفة لخصمك في الرأي مقالا أو عموداً أو خبراً من الأخبار ، ثم أبت أن تنشر لك رداً على هذا المقال أو تكذيباً لهذه الأخبار ، أو سمحت لك بنشر شيء من ذلك ثم زيفت ما تنشره أو حرقت فيه تحريفاً يدل عن سوء نية .

* * *

لقد كنا ومازلنا نفخر بالصحافة لأنها صانعة الأعاجيب ، ولأنها صانعة الحكومات والشعوب ، وأنها السلطة الرابعة كما يقولون . ولكن أخشى ما نخشاه في الحقيقة أن تفقد الصحافة سمعتها وهيبتها لمجرد أنها تظهر للقراء بمظهر التحيز المنرض ، والهوى المفسد ، ومعاملة الأخبار والأفكار معاملة ظالمة تم عن سوء القصد وفساد الطوية .

ومعنى ذلك باختصار أن طريق الحكم على استقامة الصحف هو النظر في مدى العناية التي تبذلها بكل طرف من طرفي النزاع على السواء في أية مشكلة من المشكلات . ومعنى ذلك أيضا أن طريقة الحكم على استقامة الصحف يأتي من النظر

في طريقة معاملتها للأخبار - ولا نقول طريقة التعليق عليها بما
يتفق وسياستها التي تميزها عن غيرها من الصحف ،
والخلاصة حتى الآن أن كتاب الأعمدة من جهة ومندوبي الأخبار
والقائمين على صياغتها من جهة ثانية ، هم المسئولون عن عدم
استقامة الصحف بنفس الدرجة التي تقع بها هذه المسؤولية على مائق
المعلقين على الأخبار - وإن كان هؤلاء المعلقون يرون أن من
الصعب على الصحيفة أن تلتزم صفة « الموضوعية » بالمعنى
الصحيح لهذه الكلمة . فما لاشك فيه أن هذه الموضوعية تفقد
الصحيفة شخصيتها التي يجب أن تحتفظ بها لتمييزها عن غيرها
من الصحف . ومع هذا وذاك فإن الصحيفة التي تميل كل الميل ،
ولا تزن الأمور بميزان الصالح العام ، أو التي لاتعدل في أحكامها
في أغلب الأحيان ، أو التي لاتبنى أحكامها على شيء من الدرس
أو البحث ، أو التي لاتستكتب التعليق رجالا موثوقا بهم
في الموضوع الذي ينشر التعليق من أجله - نقول إن
الصحيفة التي تفعل كل ذلك لاتحظى باهتمام القراء ، ولا بثقة
الحكومات . ولا يصح أن يقال عنها أنها صحيفة مستقيمة .

أجل - إن الآفة الوحيدة في الصحيفة النزيهة المستقيمة هي أنها

لا تبلغ كل ما تصبو إليه من الرواج والازدهار وسعة الانتشار ،
وينتج عن ذلك أنها تكون قليلة الحظ من الربح المادى
أو المال الذى هو عصب الحياة . من أجل ذلك بادرت
الحكومات إلى تنظيم الصحافة . وتجاوز بعضها حد التنظيم إلى
التأميم . وقصدها من ذلك أن تأخذ بيد الصحف الزهية حتى
تقف فى الميدان ، ولا تعمل حسابا لقلة المال ، ولا تخشى على نفسها
أن تموت على مذبج الاحتكار .

ثالثا — صفـة النظافة :

نعنى بالنظافة هنا نظافة التفكير ونظافة التعبير . وسنعود
إلى هذا الموضوع عندما نتحدث عن الإثارة فى الصحافة
وما ينبجم عنها من الآثار السيئة فى حياة الأفراد والجماعات .
وبحسبنا هنا أن نقول إن المقصود بالنظافة الفكرية هو إثارة
الآراء السليمة والأفكار البناءة ، لأن الفكرة التى تنشر
فى كتاب أو صحيفة كالمولود الجديد الذى يخرج إلى هذه الدنيا .
فإذا كان مولودا سليما صحيحا من جميع الوجوه فإنه يعتبر من غير شك

قوة جديدة أضيفت إلى قوى العالم . وإن كان المولود الجديد مشوها أو مصابا بعاهة تحول بينه وبين القيام بعمل من الأعمال فإنه يكون خسارة على هذا العالم .

وأما المقصود بالنظافة في التعبير فهو السمو بلغة الكتابة من حيث اختيار الألفاظ العفة والأساليب البعيدة عن الفحش والبذاء . فإذا أضيفت إلى هذه الصفات صفة القوة البيانية - إن أمكن ذلك - بلغ الأسلوب الصحفي غاية ليس وراءها غاية وسحرا دونه كل سحر .

رابعاً - صفة العدل بين الحاكم والمحكوم :

ينبغي للصحيفة النزيهة أن تراعى العدل من هذه الناحية مراعاة دقيقة . فالصحافة الصحيحة هي التي تعبر عن الحاكم والمحكوم ، وتقف وراءها على قدم المساواة ، فلا تنصر الحاكم لأنه حاكم ، ولا تنصر المحكوم اعتباراً على هذا الحاكم . ولا يكون تحيزها لأحدهما ضد الآخر إلا عن حق وصدق ورغبة في المصلحة أو النفع . وفي ذلك يقول شيخ الصحافة

الحديث - ونعني به السيد علي يوسف صاحب جريدة
« المؤيد » .

« الناس رجلان : حاكم ومحكوم . وبينهما أمور متبادلة ،
وحقوق متكافئة . ووظيفة الجرائد الصادقة في البلاد المتحضرة
هي شرح مطالب الفريقين ، وترجمة أفكار الهيئتين . ولك أيها
القارئ أن تتصور صحافة أمة من الأمم تتحدث عن جانب واحد
من هذين الجانبين ، هما جانب الشعب وجانب الحكومة -
كم تكون صحافة مثلها ناقصة ، وكاذبة ، وجاهلة ، وظالمة . لأنها
صحافة جهات الوظيفة الأساسية التي وجدت من أجلها ؛
وهي تعريف الشعب بنوايا الحكومة ، وتعريف الحكومة
بمطالب الأمة .

تلك صفات أربع نطلب أن تتحلى بها الصحف على
اختلافها . وعلى أساس من هذه الصفات جميعا نستطيع
الحكم على نزاهة الصحيفة . فإذا اختفت هذه الصفات كلها
أو بعضها حكمنا على الصحيفة بعدم النزاهة ، وإذا توفرت هذه
الصفات كلها أو أكثرها حكمناها بالاستقامة وتوخي الأمانة
وتقدير الرسالة . غير أنه في حالات انحراف الصحافة يكون
الوزر الواقع على عاتق الشعب أكبر من الوزر الواقع على ولاية

الأمر . ذلك إن رقابة الرأى العام فى الأمم المتحضرة على وسائل الاعلام أهم وأقوم من رقابة الحكام .

* * *

تلك صفات الصحيفة المستقيمة على هذه الوسائل وهى صفات تتفق و « شريعة الصحافة » التى سنعود إلى الحديث عنها بإيجاز تام فى آخر فصل من فصول هذا الكتاب .



الصحيفة والخبر

قلنا إن للصحيفة بإزاء الخبر الذي تنشره موقفين
لثالث لهما :

الأول : موقفها من الخبر في ذاته . وهنا يتحتم على الصحيفة
النزاهة أن تلتزم الحياد التام في نقل الخبر إلى القارئ بطريقة
موضوعية لا أثر فيها للغرض أو التحيز . ونحن نعرف أن
للمصحف طرقاً شتى في هذا التحيز . فمن هذه الطرق : إنها تميز
خبراً من الأخبار بميزة طباعية معروفة ، فتكتبه « بالبنط
الثقيل » ، وميزة أخرى من حيث الإخراج — فتختار له
مكاناً ممتازاً في الصفحة الأولى أو الصفحات المقاربة لها من حيث
الأهمية ، أو تجعل للخبر عنواناً أضخم من معناه . وباختصار
تعامل الخبر معاملة سخية قد لا يستحقها في حقيقة الأمر .

والثاني : موقف الصحيفة من الخبر بعد أن تفرغ من نقله
إلى القراء بطريقة تقوم على الحيدة التامة .

وهنا يحل للصحيفة أن تفرغ كل جهدها في إقناع القراء
بما تراء في هذا الخبر الذي نشرته بأمانة تامة ، وتوضح لهم
المعاني التي يمكن أن تقرأ بين سطور هذا الخبر . فمن

الصحف ما تكتفى بالتعليق . ومنها ما تعدى التعليق إلى الإكثار من كتابة الأعمدة والأحاديث والتحقيقات والاستطلاعات وهذا كله حق من حقوق الصحافة ينبغي لها أن تمارسه بحرية تامة . ولكن لا محل للحرية الصحفية قبل هذه المرحلة التي تبدأ بالتعليق أو الحديث ، ونعني بها مرحلة نقل الخبر إلى القراء على أساس من الأمانة والحيدة .

وهكذا لا ينبغي لأية صحيفة من الصحف مهما كان شأنها أن تتحكم في القارئ مرتين :
أحدها : عند نشر الخبر .

والثانية : عند التعليق على هذا الخبر بمختلف الطرق ، بل يكفي أن تتحكم في القارئ مرة واحدة فقط ثم تترك له فرصة التفكير بعد ذلك . فعمل هذا القارئ حين يعمل عقله ، ويقلب الأمر على وجوهه المختلفة أن يصل إلى رأى يكون أصوب من رأى الصحيفة التي نقلت له هذا الخبر . ثم تركته يفكر فيه بطريقة الخاصة .

وهنا نرى أنه يتصل بموضوع استقامة الصحيفة أمر آخر له أهميته كذلك . وهو المساحة أو الحيز الذي تكتب فيه الصحيفة هذا الخبر أو ذاك . إذ يجب أن تحسب الصحيفة ليقظة القارئ ألف

حساب . فالقارئ الفطن يستطيع دائماً أن يدرك أهمية الخبر في ذاته بالقياس إلى الصحيفة التي يقرأها ؛ وذلك من النظر إلى ناحية المساحة التي تركت له في الصحيفة من جهة ، والعناية الإخراجية التي عومل بها من جهة ثانية . وهنا يحكم القارئ على الصحيفة إما بالتحيز لأنها عاملت الخبر بسخاء أكثر من اللازم ، وإما بالنزاهة لأنها أعطته ما يستحق من المساحة . إن شرط التناسب إذن لابد من توفره في معالجة الأخبار على هذا الوجه . وما لاشك فيه أن ذلك وجه من وجوه الاعتراض على الصحافة المثيرة ، أو « الصحافة الصفراء » كما اصطالحوا على تسميتها بهذا الاسم .

ما المقصود بالصحافة الصفراء :

حكى إن أمريكيا اخترع في صحيفة له يصدرها شخصية « الطفل الأصفر » . وهي شخصية خيالية رمز لها بصورة كاريكاتورية — هي صورة لهذا الطفل الممعن في الاستهتار بجميع القيم الأخلاقية . وكانت هذه الصورة تطبع في تلك الصحيفة دائماً باللون الأصفر . ولا تطبع بلون سواء . ومن ثم أصبح اسم « الصحافة الصفراء » علماً على كل

صحافة تفضل طريق الإثارة والاستخفاف بالقيم المعترف بها في المجتمع . واشتهر بهذا النوع من الصحف في أمريكا في أواخر القرن التاسع عشر كثيرون . منهم - هلي سبيل المثال - كاتب يقال له : « بواتزر » وآخر يقال له : « هيرست الابن » .

وكأمريكا في هذا الانحراف الصحفي والخلقى كثير من الدول الغربية التى ظهرت فيها الصحف المثيرة ، فالحقت بالمجتمع والدولة اضراراً بالغة . ومن أجل هذا فكرت هذه المجتمعات أو الشعوب والحكومات - وفكرت معها كذلك هيئة الأمم - فيما أعموه « بآداب مهنة الصحافة » . وانعقدت لذلك المؤتمرات الكثيرة ، وبذلت المحاولات العديدة ووصل المشتغلون بالإعلام إلى طائفة من القواعد الخلقية لاتستطيع الصحافة العالمية أن تحاول الخروج عليها مادامت تتوخى صلاح البشرية أولاً وصلاح الشعوب والحكومات التى تمارس الصحافة بأنواعها المختلفة بعد ذلك .

وكان من الأهداف التى سعت إليها جميع تلك اللجان والمؤتمرات والهيئات فى داخل هيئة الأمم وخارجها كذلك ، التفكير فيما للصحفي من الحقوق وما عليه من الواجبات . مادام

القائمون على الصحف في كل بقعة من بقاع هذا العالم قد نصبوا أنفسهم وكلاء عن الشعب في شؤون الإعلام خاصة .

وقد استعرضنا في كتابنا « أزمة الضمير الصحفي » . بعض هذه الجهود التي بذلتها الحكومات والشعوب وهي ترسم لنفسها منهاجاً للصحافة المستقيمة ، فاسترعى نظري عبارة وردت في الميثاق الهندي للصحافة جاء فيها : « إن الصحفي الجدير بهذا الاسم هو وحده الرجل الذي يستطيع التفرقة دائماً بين الصالح العام والفضول العام ، وهو الذي يدرك جيداً أن الصحافة تسعى لخدمة الأول ، وقلما تسعى لخدمة الثاني . ولذلك تمتنع من نشر الأخبار الشخصية ما لم تتأكد من صحتها ، وما لم تقدر تمام التقدير إن في نشرها نفعا محققاً يعود على المجتمع » .

* * *

دستور جميل للصحافة الهندية ما أخلقه أن يكون دستوراً لصحافات العالم أجمع . وبهذا فقط تستطيع الصحافة أن ترتفع إلى مكانة تسمو على مكانة التريّة والتعليم في جميع الأمم والشعوب .

بعض صفات الصحافاة الصغراء :

ونعود إلى الصحافة الصغراء لنذكر لك أيها القاريء طرقاً

بسيطاً من الأوصاف التي تعرف بها ، والعلامات التي تميزها
عن غيرها :

فمن ذلك — على سبيل المثال — تزيف الأخبار — كما تفعل
صحف الدعاية الصهيونية في أمريكا وجميع عواصم الدول
الأوروبية إلى اليوم .

ومن تلك الصفات التي تتصف بها الصحافة الصفراء ، تخليها
دائماً عن الصدق والأمانة والشرف والنزاهة بحجة أن هذه
الصفات لا تخدم القضية السياسية التي تدافع عنها . فمن غير المعقول
— مثلاً — أن نرى صحف إسرائيل — وهي تزيد على ٨٩٠ صحيفة
في ربوع العالم المتمدن إلى اليوم — تتوخى الحقائق فيما ترويها
من أخبار الجمهورية العربية . ولكن صحافة هذه الجمهورية
تستطيع أن تظهر عليها بالحق أو الصدق والمبادرة إلى كشف
الباطل فيما تنشره الصحف الإسرائيلية إمعاناً منها في تضليل
الناس عن الصواب في فهم نوايا الجمهورية العربية أو فهم
الحضارة التي بلغتها .

ومن علامات الصحافة الصفراء كذلك ، العناية التامة بالهش
من الأخبار والتأفة منها ، وتوجيه القراء إلى الأخبار الشخصية
وتعويدهم هذا النوع الأخير من الأخبار إلى الحد الذي يصدّ

القراء معه صدوداً عن الأخبار الجادة بحكم التعود والآلفة .
نحبر من الأخبار عن الممثلة الفلانية أو الراقصة أو المغنية الفلانية ،
يصبح في نظر القارئ أهم من خبر في السياسة أو الثقافة
أو الوعي القومي أو التعبئة القومية أو ألاعيب الصهيونية . لماذا ؟
لأن الصحيفة عودت قراءها على النوع الأول من أطعمة الإعلام ،
ومضت به طويلاً في هذا الطريق حتى أصبح لا يستسيغ طعاماً
غيره مهما كانت فائدته . .

وليت الأمر في هذه الأخبار الهشة يقف عند هذا الحد ، بل
إنه ليتعداه إلى دائرة الأخلاق العامة والخاصة . وإن ننس لانسى
قصة الشبان الذين شهدوا مشهداً من مشاهد (السينما) يصور
لهم طريقة من الطرق استطاع بها بعض اللصوص في أمريكا
أن يسرقوا مصرفاً مالياً من المصارف الهامة . ثم ما كاد الشبان
يخرجون من دار السينما حتى اتفقوا فيما بينهم على ممارسة
هذا التجربة ، وحاولوا بالفعل أن يسرقوا مصرفاً مالياً
في ضاحية مصر الجديدة ، ثم قبض عليهم رجال الشرطة
وسيقوا إلى المحكمة واعترفوا بأنهم فعلوا فعلتهم هذه بعد أن
شهدوا بأنفسهم عرضاً سينمائياً شرح لهم هذه الجريمة !!
أجل — في الحياة نفسها عنصر الخير وعنصر

الشر ، عنصر الجلد وعنصر الهزل . ولا بد للصحفي وللأديب من أن يتناول الحياة بهذه العناصر كلها في وقت معا . ومهما قيل عن الصحافة من أنها أدب واقعي ، وإنها صورة دقيقة للحياة التي يحياها الناس بالفعل فإن عليها - أى على الصحافة - أن تنجح في أن تفهمنا أن المشاعر النبيلة لها وجود حقيقى فى المجتمع ، وأن وجودها معترف به من جانب هذا المجتمع .

ثم أجل - فى الحياة مشاعر خبيثة هى التى تثير اهتمام القراء ، ومشاعر نبيلة أقل إثارة لاهتمامهم . غير أن على الصحافة النظيفة أن تحذر من أن تجعل صورة المشاعر الخبيثة جذابة ومشتمة على كل عوامل الإغراء . بل يجب أن يدرك الصحفي الذى ندب نفسه لخدمة المجتمع على الوجه الصحيح أن أول واجب عليه نحو هذا المجتمع هو تغليب عنصر الخير على عنصر الشر ، والانتصار للمشاعر النبيلة على المشاعر الخسيسة ، والنصفيق للفضيلة كلما التقى بها فى ركن من أركان الحياة ، والتجهم للرديلة كلما أطلت برأسها فى هذه الحياة .

إن الصحيفة حين ترسل السكات والفكاهات ، وحين تخترع ما تشاء اختراعه من الشخصيات ، وحين تؤلف المواقف المسرحية على النحو الذى تريده ، وحين ترسم الصور الهزلية

في أشكال كاريكاتورية ، ونحو ذلك ، وحين تقدم للقراء كل مادة من موادها الصحفية المعروفة - يجب أن يكون هدفها الوحيد هو الحقيقة لأنها حقيقة . كما يجب عليها في جميع هذه الأحوال أن تقف إلى جانب الضعفاء ضد الأقوياء وإلى جانب المظلومين ضد الظالمين ، وأن تقف وراء الطبقات العاجزة المهضومة الحقوق حتى ترد إليها هذه الحقوق ؛ وأن تنشر في المجتمع شعوراً بالعدل حتى يطمئن الناس على حياتهم ، ويأمنوا على مستقبل أولادهم . والصحافة في جميع هذه الصفات التي تحدثنا عنها الآن تقوم بوظيفة كوظيفة القضاء . ونحن نعلم أن القضاء هو اللجأ الأول والأخير لجميع الأفراد والشعوب ، ونعلم كذلك أنه متى فسد القضاء في الأمة فلا أمل لها في حياة كريمة مستقرة ، ولاحق لها في أن تتخذ لنفسها مكاناً بين الأمم الحية الراقية .

الصحافة والجريمة :

نعم - نحن من القائلين إن من حق الصحف أن تنشر أخبار الجريمة ، ومن حق المواطن أن يقف على أخبار الجريمة . ولكن نشر الجرائم شيء والطريقة التي تتبع في هذا النشر شيء

آخر . فلا ينبغي أن يكون القصد من نشر الجرائم هو النشر بأصحابها أو الإساءة إلى ممة الأسر والأفراد والهيئات والجماعات والمؤسسات المتصلة بها . ولا ينبغي أن يكون الغرض من النشر كذلك هو مجرد تسلية الجمهور بإذاعة الفضائح وكشف الأسرار ، ومحاربة بعض الناس في أرزاقهم وأفكارهم وأعراضهم ونحو ذلك .

إن جميع هذه القيم التي نشر إليها وديعة في ذمة الصحافة كما هي وديعة في ذمة القضاء سواء بسواء . وأي عبث بهذه الودائع الثمينة يعرض المجتمع لمزات أخلاقية عنيفة ليس في استطاعة الصحافة أن تتحمل النتائج المترتبة عليها ولا الشرور التي تنجم عنها .

وباختصار - يجب أن يكون الغرض من نشر الجريمة هو العبرة أولا ، والإعلام بعد ذلك . والإعلام في ذاته حق من حقوق المجتمع كما قلنا . فلامفر إذن للصحف من إعطاء المجتمع هذا الحق المعترف به . ولكن الاعتراض على نشر الجريمة في الصحف لا يأتي - كما بينا - إلا من ناحية الطريقة التي تتبع في هذا النشر - وهي الطريقة التي تتم عن حسن

القصد أو سوء القصد . ومن هنا اشتهر عن أحد أساتذة الصحافة
في أمريكا أنه كان يقول لطلبته دائماً :

« انشروا الخبر ولكن بالطريقة التي تستطيعون أن تقرأوه
بها على آبائكم وأمهاتكم وأخواتكم الصغار والكبار
في المنزل » !!

ومعنى ذلك إذن أن نزاهة اللفظ وكرم الأسلوب شرطان
أساسيان في نشر الجريمة على الجمهور .

وهذا كله يذكرنا بكلمة كان يقولها ناقد قديم من نقاد
الأدب العربي هو أبو عمرو بن العلاء - حين سئل عن
« النزاهة » في صوغ الشعر أو النثر فقال : « النزاهة هي أن
يتزه الكاتب أو الشاعر نفسه عن ألفاظ الفحش والبذاءة حتى
يكون المهجاء بحيث تنشده العذراء في خدرها فلا يقبح منها
أو عليها » !!

ثم لا ينبغي لنا أن ننسى كذلك أن من الأغراض الشريفة
لنشر الجريمة وقاية المجتمع نفسه من الأضرار التي تنجم عن
النشر بطريقة من طرق الإثارة . وقد سبق لي أن أشرت إلى
الحادثة التي وقعت على أيدي شبان سرقوا البنك الأهلي « فرع

مصر الجديدة » بعد أن شاهدوا عرضاً سينمائياً قدم لهم نموذجاً
عملياً لتنفيذ الجريمة .

الصحافة وأمن الدولة :

على أن للصحافة الصفراء خطراً أكبر على الدولة .
فهى الصحافة التى تتعامل مع الأعداء ، وتحقق الأغراض
الاستعمارية التى تضر بالبلاد ضرراً لا يمكن درؤه . وإنما يتيسر
ذلك للصحافة الصفراء بطريقتين سبقت الإشارة إليهما . ومع
ذلك نعيد القول فيهما :

الأولى - الإعلانات والأخبار المزيفة أو بث الريب والشكوك
فى نوايا الحكومة أو المشروعات التى تنوى القيام بها لمصلحة
المجموع .

والثانية - الاكتفاء - كما قلنا - بالأخبار المهشة والقصص
التافهة ومواد التسلية . والاستعمار هو الذى درج على نشر هذا
النوع من الصحف فى جميع البلاد التى ينوى البقاء بها لأطول
مدة ممكنة . وقد جرب الاستعمار هذه الطريقة بالفعل فى قطر
عربى شقيق هو العراق . فهناك فى تلك البلاد أصدرت سيدة
إنجليزية معروفة باسم « السيدة جرتروود بل » جريدة ممتها

« صحيفة العرب » بنتها على أساس من هذه المواد المهشة التي أشرنا إليها . وكانت تقول دائماً لجميع الذين عاونوها على إصدار هذه الصحيفة : « عليكم دائماً بالأخبار المهشة والموضوعات التافهة - ولا شيء غير ذلك » !!

كما يدل على الطريقة الأولى - وهي طريقة الإعلانات وتزييف الأخبار وبث الريب والشكوك في الأذهان - حديث توجه به الرئيس الأمريكي « جون كنيدي » إلى الصحفيين والناشرين في أمريكا وناشدهم فيه أن يراعوا المصلحة العامة ومصلحة الدولة نفسها في كل ما يكتبون وينشرون ، وأن يفرضوا على أنفسهم « رقابة تلقائية » على الأخبار التي تتسرب إلى صحفهم وكتبهم ، وأن يسألوا أنفسهم دائماً : إلى أي حد يتعارض هذا الخبر أو ذاك مع أمن الدولة ؟
ثم ضرب الرئيس الأمريكي على ذلك مثلاً قال فيه :

إن بعض الصحف الوطنية في أمريكا نشرت أسراراً ما كان يستطيع أعداء الولايات المتحدة والعملاء الأجانب فيها أن يحصلوا عليها مهما بذلوا في ذلك من جهد ، ولو كان ذلك عن طريق الرشوة أو السرقة أو الجاسوسية !!

أخبارنا في المجتمع الدولي وواجبنا حيال هذه الأخبار :

في المجتمع الدولي تحرص كل أمة من الأمم على أن تكون لها صممة طيبة عن طريق الصحف والإذاعة ووكالات الأنباء وغير ذلك من وسائل الإعلام . وتنظر الصحف الأجنبية إلى مصر بصفة خاصة ، ودول الشرق الأوسط كله بصفة عامة - على أنها من أخطر المراكز الإستراتيجية والتجارية في العالم . ومن هنا كان لمعظم الصحف التي تصدر في العالم الغربي عناية خاصة بأخبار هذه المنطقة ؛ ثم تزايدت هذه العناية أخيراً بظهور القومية العربية ، وإنشاء جامعة الدول العربية ، وقبول الدول العربية المستقلة أعضاء في هيئة الأمم .

غير أن قيوداً كثيرة وضعت لتؤدي إلى نقص أخبارنا في الصحف الغربية .

ومن هذه القيود — على سبيل المثال — الرقابة . ومنها مصاعب السفر التي يتعرض لها المراسلون الأجانب من بلد عربي إلى بلد عربي آخر . وكان منها إلى وقت قريب النفقات الباهظة على البرقيات التي يبعث بها المراسلون إلى الخارج . ولكن حكومة الثورة خفضت كثيراً من هذه النفقات تيسيراً للمهمة التي يقوم

بها المراسل الأجنبي في نقل أخبار الجمهورية العربية إلى الصحف
العربية . كما عمدت حكومة الثورة أيضاً إلى التخفيف من وطء
الرقابة على هذه الأخبار التي يبعث بها المراسلون الأجانب إلى
الخارج إيماناً منها بأن هذه الأخبار لابد من تسرّها إلى البلاد
الأجنبية . فلا ينبغي إذن أن تتسرب إليها بصورة تسيء إلى سمعة
الجمهورية العربية .

وهكذا أولت حكومة الثورة هذا الموضوع الأخير
ما يستحق من عناية ورعاية ، وساعدت بكل قوتها على نشر
الأخبار التي تعبر تعبيراً صحيحاً عن وجهة نظر الحكومة ، وتعطي
صورة صادقة عن الجهود التي تبذلها في سبيل إنقاذ الشعب .
أما « مصاعب السفر » فقد أخذت هي الأخرى تخفّ بعض
الشيء . ونحن نأمل أن يأتي اليوم الذي نزول فيه شكوى
المراسل الأجنبي من هذه المتاعب التي يلقاها في سبيل الحصول
على « تأشيرة الخروج » ونحو ذلك .

إن الهدف الرئيسي من تيسير مهمة للمراسل الأجنبي في
الواقع إنما هو العمل عن طريق أولئك المراسلين على تقديم
صورة صحيحة عن بلادنا في جميع صحف العالم ، لاسيما وأتينا
نحتاج إلى استيفاء الأخبار استيفاءً يتكافأ مع الدعاية الصهيونية

الواسعة التي تنظمها « إسرائيل » ضدنا ، ولا تفتقر عنها دققة واحدة .

ومن شأن القود والصعوبات التي تعترض المراسل الأجنبي أنها تجعله يعتمد على الشائعات أو المعلومات التي لا صحة لها . وهذا ما نخشى منه على صحة بلادنا . والرقابة نفسها - إن نجحت أنها تمنع بعض الأخبار من الوصول إلى الخارج - فإنها لا تمنع من ظهور أخبار مشوهة عنا في صحف العالم الخارجي . ولذا أحسنت حكومة الثورة صنعا حين أخذت تخفف من هذا القيد شيئا فشيئا . فعمل هذه السياسة تفلح في حمل الصحف الأجنبية على معاملة الأخبار العربية بطريقة أدنى إلى العدل والحق . ولعلها كذلك تحمل تلك الصحف الأجنبية على أن تمنح الأخبار العربية مساحات أكبر في الصفحات التي تعالج فيها مثل هذه الأخبار .

وبهذه الطرق السالفة كلها نستطيع أن نقف أمام « إسرائيل » موقفا يحبط عملها ويفسد أمرها ، ويقال من أثر الدعاية المسمومة التي أضرت بنا ضرراً ليس إلى إنكاره من سبيل :

وقد يسأل القراء : ماهي أهم الصحف الغربية التي تولى أخبارنا شيئاً من الأهمية ؟

والجواب : أن من هذه الصحف « جريدة النيمس اللندنية » - وقد تعودت أن تقدم صورة شاملة عن نشاط البلاد العربية - وهي تعتبر أن الخبر الذي يأتي من القاهرة لا يقل في أهميته عن الأخبار التي تأتي من أية عاصمة من العواصم الأوروبية أو الأمريكية . ولكنها توشك أن تقصر عنايتها على الأخبار السياسية . وقلما تعنى بالأخبار الاجتماعية أو الثقافية .

ومن تلك الصحف أيضاً « جريدة النيويورك تايمس » الأمريكية . وهذه الأخيرة عناية تامة بالتطورات الاقتصادية التي تحدث في البلاد العربية . ولها اهتمام كذلك بتطورات السياسة والمجتمع . والظاهر أنها تنك من الإمكانيات ما يعينها على تغطية الجوانب التي أشرنا إليها . ولكن لا ننسى مع ذلك أن « النيويورك تايمس » صحيفة متحيزة ضد العرب ، وأن الصحيفة الأمريكية التي تقف مع العرب هي جريدة « كريستيان ساينس مونيتور » .

أما الصحف الفرنسية - ومعه بقية الصحف الأوروبية - فإنها لا تعنى إلا بأخبار الحوادث الهامة في البلاد العربية . وفي الوقت نفسه تهمل الأخبار ذات الأثر الكبير في العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط . ويعلق المراسلون الأجانب على

على هذا بقولهم : إن موقف الصحف الفرنسية من أبناء الشرق الأوسط يشبه موقف الجغرافى الذى يصف بعض البلاد فيكتفى بوصف قم الجبال العالية ، ويهمل الحديث عن السهول والوديان وسائر المعالم الأخرى .

الحق - أن أخبارنا فى الخارج مازالت بحاجة ماسة إلى الكثير من الشرح والتفسير حتى يفهمها القارىء الأجنبى . وهذا كله فضلا عن حاجة هذه الأخبار إلى عناية الصحف الأجنبية بها من ناحية المساحة المخصصة لها ، ومن ناحية الدقة والأمانة فى نشرها .


على أن هذا التفسير الذى تحتاج إليه الأخبار الخاصة بنا فى الصحافة العلمية يتطلب معرفة دقيقة بتاريخ بلادنا ، وطاداتنا ، وتقاليدنا ، وثقافتنا . وهذا ما يجهله المراسلون الأجانب عنا كل الجهل . ومن هنا تظهر خطور الواجب الملقى على الحكومة والشعب والصحافة من هذه الناحية .

فمتى نستطيع أن ننشر الكثير عن ثقافتنا الأصيلة وتاريخنا الحقيقى باللغة التى يفهمها المراسل الأجنبى ؟
ومتى نستطيع أن ننشر العدد الكافى من الصحف القوية فى ربوع أمريكا وأوروبا ؟ كما فعل ذلك كل من مصطفى كامل والسيد على يوسف فى أوائل هذا القرن ؟

وفي كلمة واحدة متى يأتي اليوم الذي نستطيع فيه أن
ننظم لأنفسنا وقضايانا من النشاط الإعلامي السليم مانهاض به
الدعاية الصهيونية المتغلغلة في الغرب ؟
« وبعد » فإن على الصحافة ووكالات الأنباء والإذاعة
وجميع وسائل الإعلام في كل بلد من بلاد العالم في الوقت
الحاضر أن تقوم بمهمة خطيرة كل الخطورة . وهذه المهمة
الأخيرة هي تعريف شعوب العالم بعضها بعض . وقد أجمع
الباحثون في الصحافة والإعلام على أن هذه هي الطريقة
الوحيدة للوصول إلى الأمل المنشود - وهو السلام العالمي
إن صح أن العالم الذي نعيش فيه صادق كل الصدق في طلب
هذا السلام العالمي .



الصحافة المتخصصة

الصحافة التي تخاطب فئة خاصة أو قطاعاً خاصاً من  قطاعات المجتمع أو هيئة واحدة من هيئاته . والمقصود بها كذلك جميع الصحف التي تعالج فناً واحداً فقط من فنون الحياة لا تتعداه إلى سواء . وعلى هذا فالصحافة المتخصصة نوعان هما :

الأول : صحافة الفئات أو الهيئات أو القطاعات ، كما نرى ذلك في صحافة العمال وصحافة المزارعين وصحافة الموظفين وصحافة الجيش أو الشرطة وصحافة الشباب وصحافة الأطفال وصحافة المرأة والصحافة المدرسية أو الجامعية .

الثاني : صحافة الفنون والعلوم — كصحيفة الأدب أو الموسيقى أو التريية أو الطب أو الهندسة أو الفنون على اختلافها ونحو ذلك .

والذي نلاحظه أن للقراء عناية كبيرة بالنوع الثاني أكبر من عنايتهم بالنوع الأول . ذلك أن القائمين على النوع الثاني

غالباً ما يكونون من المثقفين الذين يرون أن لهم أفكاراً خاصة بهم وطموحاً نحو التعمق في البحوث الفنية المتعلقة بهم . وهم بهذه الصحف التي يصدرونها أو تصدر لهم إنما يعبرون عن ذواتهم ويترجمون عن رغباتهم بالقدر الذي لا تتسع له الصحافة العامة في أغلب الأحيان .

على أننا في هذا المجال - مجال الصحافة المتخصصة التي هي من النوع الثاني - لم نبلغ بعد ما نريد ، ولم ندرك بعض ما أدركته الأمم المتقدمة في هذا السبيل .

أما النوع الأول فنحن فيه كذلك عند أول الطريق . وإن كانت التطورات التي خضعت لها حياتنا في السنوات الأخيرة أصبحت تشجع على ظهور هذا النوع من الصحافة . بل أصبحت تلح فيه إلحاحاً كبيراً على اعتبار أنه ضرورة من ضرورات العصر الذي نعيش فيه . ذلك أن الصحافة العامة مهما بذلت من جهد ، ومهما أكرت من عدد الصفحات ، ومهما استخدمت من المختصين في كتابة الأحاديث والتحقيقات والأعمدة والمقالات ، ومهما أضافت من أركان جديدة : كركن المرأة ، وركن الطلبة ، وركن الأطفال ، وركن العمال - فإنها - أي الصحافة العامة - عاجزة عن استيفاء الأخبار في كل قطاع من

هذه القطاعات ؛ وفي كل هيئة من هذه الهيئات ، أو من الجماعات .

على أنه من غير المستطاع أن يفهم حاجات الإنسان إلا الإنسان نفسه لا سواء . فكل من الشباب والعمال والموظ والتجار والزراع مطالب لا يفهمها ولا يقدرها إلا أفراد هذه الهيئة أو تلك الجماعة لا بد أن تتوفر فيهم صفات خام من أهمها معرفة قدر كاف من « فن العلاقات العامة » - هذا جهة - ثم القدرة على التعبير عن مطالب الهيئة أو الجماعة وهذا من جهة ثانية .

والحكومة نفسها - في أية صورة من صورها - لا تستطيع تقدر شيئاً من مطالب الهيئات أو القطاعات إلا عن طريق الص المتخصصة وحدها .

وهكذا يقضى الواجب على الحكومة أن تهتم بقراءة الضرب من الصحافة المتخصصة أكثر من اهتمامها بقراءة الصحافة العامة . أما إذا كانت الحكومة مؤمنة بالمذهب الاشتراكي بش من أشكاله ، فإن واجبها في هذه الحالة يكون أثقل ومسئو نحو الصحافة المتخصصة تصبح أضخم وأعظم .

الحقيقة أن مقياس التقدم الحقيقي في ميدان الإعلام أه

لا يقاس في أيماننا هذه بالدرجة التي عليها الصحافة العامة بمقدار ما يقاس بالدرجة التي وصلت إليها الصحافة المتخصصة، ومعنى ذلك أن هذه الصحافة الأخيرة أصبحت مقياساً صحيحاً لحضارة الأمم . ونحن لا نستطيع أن نفهم الاشتراكية الصحفية إلا على ضوء الصحافة المتخصصة التي نشرناها الآن . بل إننا أمام هذا السيل الجارف من الصحافة المتخصصة التي ترد علينا من الخارج لنشعر بشيء من الحرج بسبب تخلفنا في هذا الميدان . كما نشعر بشيء من قلة الوعي الصحفي الذي يلزم الجمهور لمثل هذا الضرب من ضروب الإعلام . ولنضرب المثل هنا بنوع واحد فقط من أنواع الصحافة المتخصصة هو :

الصحافة العمالية :

لم تكد تظهر العناية بصحافة العمال في بلد كالولايات المتحدة قبل عام ١٩١٧ وذلك عندما خطب الرئيس ولسون في مؤتمر الاتحاد الأمريكي للعمال .

وكانت هذه هي المرة الأولى التي يلقي فيها رئيس أمريكي خطاباً في هذا المؤتمر السنوي . ثم شهدت فترة ما بين الحربين طائفة من الكتاب الإخصائيين

فى موضوع العمل والعمال . وشوهدت الصحف الأمريكية
تستخدم هؤلاء الإحصائيين فى تحرير الصفحات العالية فى
الجرائد والمجلات ، وتأخذ فى تدريب محرريها كذلك على تغطية
الأخبار الخاصة بالعمال هنا وهناك . ثم تبع ذلك انتعاش كبير
فى اتحادات العمال من حيث هى . ونوقشت قضاياهم فى اجتماعات
مفتوحة ساعدت على تنوير الأذهان ، وكان لها أثر كبير فى
محيط العمال .

وفى عام ١٩٣٥ وافق الكونجرس الأمريكى على قانون
العلاقات العالية . ونبه القانون أصحاب العمل إلى الألاعيب
التي يمارسونها ويحرمون بها العمال من أرزاقهم ، ويجنون بها
على أسرهم .

ومنذ ذلك التاريخ ازدادت العناية بأخبار العمال وبالصحافة
التي تعالج مشكلاتهم وتحمى أرزاقهم وتوفر لهم . القدر للعقول
من السعادة والرفاهية .

وقريب من هذا الذى حدث فى أمريكا حدث قبله فى مصر
فمنذ مجيء الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ تأسست فى البلاد
شركات أجنبية رأسمالية استخدمت كثيراً من العمال الذين أخذوا
كل يوم فى الازدياد . وكان من الطبيعى أن تحدث المنازعات

بينهم وبين أصحاب الأعمال . وكان لابد من تدخل الحكومة في كل ذلك . وفي سنة ١٩٠٨ نجح عمال الدخان - بعد إضرابات قاموا بها- في أن يؤلفوا لأنفسهم نقابة خاصة بهم . وحذا حذوهم في ذلك عمال الترام . ثم تألفت نقابة لأصحاب الصناعات اليدوية في سنة ١٩٠٩ . وشجع الحزب الوطني يومئذ على تكوين النقابات لتعتمد عليها الحركة الوطنية . ومنذ ذلك اليوم ارتبطت الحركة العمالية في مصر بالحركة الوطنية ، أو بحركة التحرير القومي في البلاد . فتنافست الأحزاب السياسية والملك في التقرب من العمال والاعتماد عليهم في الوصول إلى أهدافهم الخاصة والعامة . ومن هنا ندرك أن العمال لم يكن لهم وجود ما في شكل هيئة أو نقابة أو جماعة قبل أوائل القرن العشرين ، حين بدأت الحركة العمالية بقيام عمال الدخان وعمال الترام ببعض الإضرابات التي أشرنا إليها .

وفي ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ استدعت الحكومة المصرية «مسيو هارولد بتلر» وكيل مكتب العمل الدولي ليكتب تقريراً عن أحوال العمال في مصر ، وليقترح الوسائل لرفع مستواهم المادي . وكان هذا التقرير سبباً في إنشاء « المجلس الاستشاري الأعلى للعمل » ، وسبباً في صدور التشريعات العمالية بعد ذلك .

والمهم أن الصحافة المصرية وقفت وراء العمال في أثناء هذه الحركات تؤازرهم ، وتساندهم ظهورهم ، وتطالب بحقوقهم . وكان من أولى الصحف في هذه المؤازرة صحيفة « الأهرام » وصحيفة « الأهالي » لمحررها الأستاذ عبد القادر حمزة وصحف أخرى كثيرة .

وكان من نتيجة هذه الجهود التي بذلتها الصحافة أن انضمت مصر إلى هيئة العمل الدولية في ١٩ يولية سنة ١٩٣٦ . وتلا ذلك صدور قوانين جديدة بشأن العمال ونقابات العمال والاعتراف رسمياً بهذه النقابات . ثم استطاع العمال أن يالفوا لهم ما يسمى « باللجنة العمالية للتحرير القومي » في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٥ . ومنذ ذلك التاريخ بقي العمال في مقدمة الكفاح القومي الذي بلغ أوجه في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ ، كما بلغ درجة عالية جداً في عام ١٩٥١ حين ألغيت المعاهدة التي كانت قد أبرمت بين مصر وبريطانيا سنة ١٩٣٦ . وفي العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ - كان للعمال أكبر نصيب من الكفاح القومي في كل من مصر وسوريا . فقد كسر العمال السوريون أنابيب البترول في سوريا ، وعطلوا بذلك الحركة التجارية عبر قناة

السويس ، وخسرت من هذه الحركة جميع البلاد الأوربية ؛
وخاصة إنجلترا وفرنسا .

* * *

تكلفت لك أيها القارئ ذكر هذا التاريخ الطويل في كل
من مصر وأمريكا لكي أقول لك بعد ذلك : إنه إذا كان لهذا
القطاع من قطاعات الأمة - وهو قطاع العمال - كل هذا البلاء
في ميدان الجهاد الوطني ، فقد أصبح من واجب الحكومات أن
تأخذ يدهم ، وأن تنصفهم ، وأن توفر لهم الإمكانيات التي
تساعدهم على إصدار الصحف العمالية على اختلافها . والذي نعرفه
جيداً أن وزارة الشؤون الاجتماعية بدأت تعنى بهذه الناحية
عناية طيبة . وأصدرت بالفعل مجلة « الكفاية الإنتاجية » .
غير أننا نرجو مزيداً من هذه العناية ، كما نرجو أن تتسع هذه
الصحافة العمالية للبحوث العلمية الدقيقة التي يقوم بها متخصصون
أيضاً في هذه الناحية .

إن الحقيقة التي لا سبيل إلى إنكارها بحال ما ، هي أن العامل
في بلادنا بحاجة إلى أن يرتفع مستواه مادياً ومعنوياً وخلقياً .
فالعامل لا يذهب ولم يذهب في الماضي إلى المدرسة التي تعلمه كل
هذه الأشياء . فلتكن الصحيفة العمالية من جانب ، ولتكن
إدارة العلاقات العامة في كل شركة أو مؤسسة من جانب آخر بمثابة

المدرسة التي يتعلم فيها العامل كل ذلك ، أو الوسيلة التي يصل بها إلى هذه الأغراض التي أشرنا إليها ، وبهذه الطريقة وحدها نستطيع أن نخلق من العامل مواطناً صالحاً منسجماً مع المجتمع الذي يعيش فيه .

* * *

إن كتاباً صغيراً كهذا الكتاب لا يتسع لضرب أمثلة أخرى من الصحافة المتخصصة غير صحافة العمال . غير أنه في ميدان الصحافة المتخصصة ينبغي أن نبذل قصارى الجهد في إنشاء الصحفات المختلفة لشتى القطاعات الأخرى في الأمة . فلكل قطاع منها مشكلاته الخاصة التي لا يفهمها إلا الدارسون لها ، والمنقطعون للعمل من أجلها ، والراغبون في الإفادة الصحيحة من جميع هذه القوى الشعبية الهائلة . وكما قلنا - وسنعيد القول في ذلك - إننا لا نفهم الاشتراكية الصحفية إلا على أساس من الصحافة المتخصصة : ومعنى ذلك أننا نوجب على كل قطاع أو هيئة أو جماعة في الشعب أن تكون له صحيفته التي يختص بها ، ويلور آراءه وأفكاره ومطالبه في صفحاتها .

الصحافة الإقليمية

الصحافة الإقليمية في مصر منذ أواخر القرن
الماضى . ومارس المصريون هذا النوع من الصحافة
في أقاليم شتى نذكر منها على سبيل المثال :

١ — مدينة الفيوم . وكان أول ما ظهر بها صحيفتان
أسبوعيتان صدرتا في عامى ١٨٩٤ ، ١٨٩٦ .

٢ — مدينة المنصورة . وكان من أولى صحفها ثلاث صحف
أسبوعية ظهرت في الأعوام ١٨٩٧ ، ١٩٠٣ ، ١٩٢٥ على التوالي .

٣ — مدينة الإسكندرية . وقد صدرت بها صحف كثيرة
يمكن أن نعد منها إلى سنة ١٩٢٥ ما لا يقل عن عشر صحف
أسبوعية في أغراض مختلفة ما بين سياسية وأدبية وتجارية
وقضائية . ومن هذه الصحف على سبيل المثال : البصير ، والسفير ،
والرقيب ، والإسكندرية ، والشرق ، والبصير الفضائى وغيرها .
٤ — الزقازيق — ومن أولى الصحف التى صدرت بها
ثلاث هى :

الشرقية فى عام ١٨٩٩ — والشرقية كذلك عام ١٩١٤
ومنبى الشرقية عام ١٩٢٥ .

٥ - الصعيد - وقد صدرت فيه صحف قليلة جداً . من
أولها صحيفتان هما : صحيفة الإنذار التي صدرت بالمنايا سنة ١٩٠٠ ،
وصحيفة الصعيد التي صدرت سنة ١٩٠٤ .

ذلك كله فضلاً عن صحف صغيرة ظهرت في كل من حلوان
والسويس وطنطا في السنوات ١٨٨٧ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ،
على الترتيب .

* * *

هذا تاريخ مجمل لصحافتنا الإقليمية من حيث الكم .
أما من حيث الكيف فنستطيع أن نقول بإيجاز عن تلك
الصحف الإقليمية ، إنها لم تكن تعرض لأكثر من الشؤون
التجارية والقضائية والأدبية ولبعض الشؤون السياسية . وغنى
عن البيان أن تلك الصحف المحلية لم تستطع أن تقف بحال ما إلى
جانب صحف العاصمة ، ولا كانت تستطيع أن تغنى غناها بصورة ما ،
ولا كان لها من إمكانيات الصحف العامة شيء يستحق الذكر .
بل إن كل ما قلناه عن الصحافة المتخصصة ينطبق انطباقاً أصدق
وأوسع على الصحافة الإقليمية . على إن فرص الصحافة الإقليمية
في وقتنا الحاضر أعظم من أى وقت مضى . فنحن نعيش الآن
في نظام الحكم المحلى . وهو الحكم الذى يرتكز على القاعدة
الشعبية الكبيرة التى تعرف « بالاتحاد الاشتراكي العربى » .
والمعروف أن الوظيفة الأساسية للصحافة فى المجتمع هى

العمل على نجاح النظام القائم بكل الطرق الممكنة ، وإيجاد
الشعور التام بالاطمئنان إلى استقرار هذا النظام ، وتوطيد
أركانه ، وإرساء القواعد التي يقوم عليها .
وقد فرغ الشعب في داخل الجمهورية العربية من تحديد
الإطار العام للحياة التي اختارها لنفسه ؛ وهو الإطار
الاشتراكي ثم وكل الشعب للاتحاد الاشتراكي العربي أمر
المحافظة على هذا الإطار العام . ومن ثم ظهرت في المجتمع
ضروب من القيم الجديدة أخذت طريقها إلى العقول والنفوس .
وإليها يهدف المواطنون جميعاً في أقوالهم وآرائهم . ومن هذه
القيم أن الأفراد في هذا المجتمع أصبحوا يشعرون أنهم محسوبون
عليه ومسؤولون عن القيام بعمل يعملونه في صالحه : كل على قدر طاقته
وكل بمقدار ما تسمح به مواهبه . والمواطنون في المدن والقرى
سواء في هذه الناحية . ثم منها - أي من هذه القيم - إحساس
المواطن الحديث بأن وقته ليس له بمقدار ما هو للمجتمع الذي
ينتسب إليه . وهذا الإحساس الدقيق بقيمة الوقت هو ما يدفع
المواطن الصالح إلى استغلال وقته في كل ما يعود بالمنفعة الحقيقية
على الوطن . ثم من هذه القيم العمل على أساس من تكافؤ
الفرص - لا فرق في ذلك بين أهل الريف وأهل العاصمة .
وفي ذلك ما يحتم على الدولة والمجتمع تطبيق مبدأ المساواة بين

بين المواطنين حتى ينتفع بجميع أفرادهم وحتى يتمكن من تعبئة القوى الشعبية الكاملة في سبيل الوصول إلى حياة أفضل .
ثم إن نظام الحكم المحلى يقسم الجمهورية المصرية إلى محافظات ؛ تشكل كل محافظة منها وحدة مستقلة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى . ونظن أنه لا حياة لكل وحدة منها إلا بالجانب الإعلامى الذى يتمثل فى الإقليم الواحد أو المحافظة الواحدة بصور شتى ؛ أيسرها وأقبلها للتنفيذ السريع هو الصحافة الإقليمية .

من هنا أصبحت هذه الصحافة ضرورة من ضرورات الحياة الجديدة ، ولا عذر لوحدة من الوحدات التى تتألف منها الجمهورية العربية فى التخلف عن بلوغ هذه الغاية .
وإذا كان من أهداف العهد الجديد — أو أهداف الاتحاد الاشتراكى بالتحديد — هدف يرمى إلى إشراك الشعب اشتراكا فعليا فى خطط التنمية والإنتاج ، وهدف آخر يرمى إلى تكوين القيادات الشعبية الواعية فى كل ميدان ، فمعنى ذلك أيضا أن الأقاليم التى تنقسم إليها الجمهورية أصبحت مسؤولة أمام الشعب كله ممثلا فى الاتحاد الاشتراكى عن تكوين هذه القيادات ، وتحقيق كل هذه الأهداف . ولاشك أن أيسر وسيلة ديموقراطية لذلك هى

إنشاء صحيفة تعبر عن آراء الإقليم وتكون في الوقت نفسه مدرسة
يتخرج فيها القادة في جميع الميادين . وهذا وذاك يدعونا
إلى الكلام عن :

وظائف الصحافة الإقليمية :

يقولون عن المحافظة إنها صورة مصغرة من الدولة . وللدولة
مرافقها العامة التي نعرفها . فهناك مرفق الزراعة والرى . وهناك
مرفق للصناعة ، والتجارة والتعليم ، والعلاج ، والمواصلات ،
واستغلال السكروز التي يمتاز بها إقليم عن سواء .
وكما أن العاصمة تعنى بجميع هذه المرافق عن طريق الصحافة
العامة حيناً ، والصحافة المتخصصة حيناً آخر ، فلا بأس من أن
تسلك الصحافة الإقليمية هذا السبيل ، وتسير على هذه الخطوة .
ولتبدأ بالأولى ثم تنى بالآخيرة . ولتكن الصحيفة الإقليمية
منيراً لما لجميع المواطنين القادرين على التعبير عن حاجة
الإقليم ، ولتفتح الصحيفة الإقليمية أبواباً لهم جميعاً . ولتحرص
على تسجيل النشاط الذي يدور في المراكز والمدن والقرى
التابعة للإقليم . ولتقل للمحق إنه على حق وللمخطئ إن الفرصة
ما زالت أمامه لتصحيح الخطأ الذي وقع فيه . أما المواطنون

الذين أظهروا نشاطا أكبر من نشاط إخوانهم ، وسجلوا في ميدان التنمية والإنتاج أرقاما أعلى من أرقامهم ، فيجب على الصحافة الإقليمية أن تشيد بهم ، وأن تقدمهم للمجتمع الإقليمي على أنهم نماذج طيبة يجب أن يحتذى . ذلك أن الغرض من الصحافة الإقليمية في الواقع أن تكون - كما قلنا - منبرا حرا لكل مواطن في القرية أو المدينة أو الهيئة أو المصنع أو الشركة أو المؤسسة . وفي استطاعة المواطن المنتمى إلى واحدة من هذه الجهات أن يعبر عن رأيه في كل مشكلة من المشكلات التي يحسها بنفسه ، ويلبس آثارها يده . ويمكن أن يعبر عن ذلك تعبيراً مبنياً على الإحساس بالتجربة . ولهذا نجد الصحافة الإقليمية في الجمهورية العربية بادية النقص من جانبين :

الأول - هو الجانب الفني البحت - فالصحف الإقليمية إلى الآن صورة مصغرة من صحف العاصمة . وليست صورة دقيقة من الإقليم أو المحافظة . ولا تتسع بوصفها الحالى لجميع المواطنين أو للقادرين منهم على التعبير عن آرائهم ومشكلاتهم في الإقليم أو المنطقة . وهكذا فقدت الصحافة الإقليمية عندنا علة وجودها ، وما زالت تفتقد هذه العلة إلى اليوم .

والثاني - هو الجانب الاقتصادي - إذ المفروض أن

الصحيفة الإقليمية من حقها أن تتمتع باستقلالها التام وحريتها الكاملة ، وبقدرتها على نقد الحاكم وتوجيه المواطن . ومن ثم يجب أن تكون الصحيفة الإقليمية مشروما متكاملأ له مقوماته فى حدود المحافظة التى تظهر بها . ولا ينبغى للصحيفة الإقليمية أن تكون فى طبعها وإخراجها وتوزيعها عالة على صحف العاصمة . كما هو حادث فى هذه الصحافة إلى وقتنا هذا .

صفات رئيسى تحرير الصحيفة الإقليمية وواجباته :

بما لا شك فيه أن نجاح هذا المشروع يعتمد اعتماداً تاماً على شخصية رئيس التحرير فى الإقليم . وهو فى البلاد الرأسمالية كأوروبا وأمريكا كثيراً ما يكون رجلاً من رجال الأعمال وثق به مواطنوه وأحبوه وأحلوه مكاناً مرموقاً بينهم ؛ حتى أصبح نجاحه فى حياته مرهوناً بهذا الحب وهذه المنزلة التى أصبح يستحقها باعتباره الرجل الذى ينفخ من روحه فى الإقليم ، ويبعث فيه الحياة الكاملة من جديد . وكثيراً ما يكون هذا الرجل الخطير — وهو رئيس التحرير — مالكا للطبعة . وفى وجود هذه الآلة الأخيرة وبقية الآلات أو الأجهزة التى تحتاج إليها الصحيفة فى داخل الإقليم ما يروج للحركة التجارية

والصناعية، ويحدث فيها انتعاش ملحوظا من هذه الناحية . ثم إن رئيس التحرير في الإقليم هو المسؤول الأول عن الثقافة — ولا أقول التعليم أو التربية — فالتربية في ذاتها عمل من نوع آخر تقوم به المدارس والمعاهد . وفي وسع رئيس التحرير أن ينظم سلسلة من المحاضرات ، وأن يفتح صدر صحيفته للكثير من المناقشات والندوات ، وذلك في الموضوعات التي تهتم الإقليم أو المنطقة . وعليه في جميع هذه الحالات أن يتخذ لنفسه موقفا وسطا حيال المشكلات العامة ، والآراء التي ترد عليه في كل مشكلة منها ، وعليه أن يتدرع بالشجاعة في كل ذلك . فإن الشجاعة تؤتي ثمارها ولو في المدى البعيد .

ولقد يستطيع رئيس التحرير الإقليمي أن يقترح تحسينات في بلدة أو قرية ، ولو كانت هذه التحسينات ضارة بمصالح نفر قليل من المواطنين ممن يجرون وراء المصالح الخاصة ، أو ممن لا تعنيهم المصلحة العامة . كما يستطيع أن يواجه باقتراحاته جميع الذين في أيديهم السلطة . وفي إمكانه كذلك أن يقنع الأغنياء من رجال الطبقة التي نشير إليها بالمساهمة الفعلية فيما يدعو إليه من المشاريع . وقد يجروء رئيس التحرير أحيانا فينقد الحكومة المركزية في العاصمة نفسها متى لزم الأمر .

إن الصحيفة الإقليمية بهذه الأوضاع التي أشرنا إليها
تستطيع أن تقوم مقام المجلس المحلي والمدرسة الشعبية والمسجد
والنادي في وقت معا . وهذا كله فضلا عن أنها تقوم بعملها
الإعلامي الذي وجدت له في الأصل . ولذا فهي في رأيي يجب
أن تكون مقدمة في القرية والمدينة على جميع المرافق السابقة .
هذا كله بشرط واحد فقط ، هو أن يختار لها - أي للصحيفة
الإقليمية - خير من في المنطقة أو الإقليم من رجال يدركون مهمتهم
ويقدرون موقفهم ويحسون بالغيرة الشديدة على رفاهية المواطنين ،
وبالفرح والسرور والفخر العظيم من أجل الدور الخطير الذي
يلعبونه لفائدة المواطنين . وكم يكون رئيس التحرير نخورا
حين يأتي إليه أحد المواطنين في الإقليم ليسأله المساعدة
في مشكلة معينة ، أو يرجوه المعاونة في تنفيذ مشروع من
المشروعات النافعة ؟ وهكذا تستطيع الصحيفة الإقليمية الناجحة
أن تعكس حياة القرية أو البلدة ، وأن تعكس مراحل الكفاح
فيها ، وتصور الآمال التي يأمل فيها بنوها . وأهم من هذا أو ذاك
أن هذه الصحيفة تساعد على تنسيق العمل في جميع المنظمات
الخاصة بالمدينة .

وكما تكون الصحيفة في العاصمة مسئولة عن جانب التسلية

والترفيه ، كذلك يجب أن تكون الصحيفة التي تصدر من المحافظة أو الإقليم مسئولة من هذا الجانب الأخير . فلا ينبغي لها أن تسقطه أو تقلل من أهميته . ولست بحاجة إلى القول بأن مشكلاتنا الريفية لا حصر لها ، فهناك مشكلة الفقر ، وهناك مشكلة التعطل ، وهناك مشكلة المرض ، وهناك مشكلة الجهل ، وهناك مشكلة الكسل العقلي والحمول الذهني وعدم الرغبة في التقدم . ولا سبيل إلى إصلاح كل ذلك أو السعي في الوصول إلى حلول صحيحة لهذه المشكلات إلا بطريق الصحافة الإقليمية . ومع هذا وذاك فلا أنصح مطلقا بإهمال جانب الترفيه والتسلية في هذه الصحف . نعم — للصحافة الإقليمية في بلاد الغرب شأن كبير وخطر جليل . ولكن ظروف القوم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية مخالفة كل المخالفة لظروفنا نحن من جميع هذه النواحي . ومن ثم أصبح لكثير من تلك الصحف الإقليمية في بلاد الغرب رأى مسموع في جميع أنحاء العالم المتمدن .

ومن هذه الصحف الإقليمية على سبيل المثال ، الجريدة الإنجليزية المسماة مانشستر جرديان — بل إنه يصح أن يقال إن معظم الصحف الإنجليزية والأمريكية صحف إقليمية . والسبب في ذلك راجع كما قلنا ، لظروف كثيرة ، منها الظروف الجغرافية . فإن الناظر إلى خريطة الولايات المتحدة على سبيل المثال — يجد أنها مربعة

الشكل ، منقسمة إلى ولايات كثيرة ؛ كل ولاية منها تؤلف وحدة سياسية وجغرافية مستقلة عن الوحدات الأخرى . . وفي مثل هذه الوحدات أو الهيئات تزكو الصحافة الإقليمية ، وتصبح ضرورة من الضرورات الاجتماعية .

حسبنا نحن في الشرق أن نهض بالصحافة الإقليمية نهضة حقيقية لنؤدي بها بعض الأغراض الرئيسية التي سبقت الإشارة إليها . حتى إذا نمت هذه الصحافة وترعرعت وشبت قليلا عن الطوق أصبح في مقدورها أن تشارك في السياسة الدولية ، وأن يكون لها رأى في الاتجاهات العالمية ، أو تكون لها مشاركة فعالة في الحركات الثقافية كما تفعل ذلك بعض الصحف الإقليمية في كل من إنجلترا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها .

مستقبل الصحافة الإقليمية

يتوقع الكثيرون تقدما كبيرا ونجاحا عظيما لنظام الحكم المحلي . ويرون أن هذا الحكم سينيح لسكان الجمهورية العربية فرصاً كثيرة أشرنا إلى بعضها في الفصول السابقة ، ونشير إلى شيء منها كذلك في هذا الفصل . فمنها أنه سيكون من شأن هذا النظام خلق المناقشات بين المواطنين من أجل

النجاح في الانتخابات لمجالس القرية أو المدينة أو « مجلس المحافظة » نفسه. ومتى وجدت حركة انتخابية على هذا النطاق فإنها خليفة بأن تحدث نشاطاً سياسياً واجتماعياً ملموساً في داخل الإقليم. ومعنى ذلك باختصار شديد : أن التجربة التي مرت بالأمم الغربية في مجال الصحافة الإقليمية ستنتقل إلينا ، وسيكون من نتائجها ظهور بعض الشخصيات على مسرح السياسة الداخلية أو الخارجية تستطيع الترقى في داخل هذا النظام الذي يتمثل في الاتحاد الاشتراكي العربي ، ونظام الحكم المحلي إلى أن تصل إلى مكان القيادة أو الوزارة عن استحقاق وجدارة ١١

مثل هؤلاء الأشخاص سيعتمدون في المستقبل القريب اعتماداً قوياً على الصحافة المحلية . وبهذه الطريقة تصبح هذه الصحافة أداة خطيرة من أدوات الديمقراطية الصحيحة . ثم إن هذه الصحافة إذا سارت على النهج القويم فسوف تكون مركز إشعاع فكري عظيم وإشعاع اقتصادي أيضاً . وإذا تركنا التأثير الفكري جانباً ، وأشرنا بما يجاز إلى التأثير الاقتصادي : فسنرى أن الصحيفة الإقليمية لا بد لها - كما قلنا - من « مطبعة » ومن « مكتب توزيع » ومن عمال وموظفين ومحررين ، ولا غنى لها كذلك عن « الإعلانات » الكثيرة والمشروعات الكبيرة التي يمكن أن تعتمد عليها في زيادة الإيراد . ومن شأن هذه العوامل

كلها أن تخلق في الإقليم نشاطا اقتصاديا ملموساً ، وارتفاعاً كذلك في مستوى المعيشة .

وغنى عن البيان أن الصحافة في جميع المرافق الصحية والثقافية والزراعية والصناعية والتجارية في داخل الإقليم ، يجب أن تكون هي الرائدة والموجهة والأخذة بأيدي المواطنين إلى الغاية المنشودة في جميع الميادين . ثم ماذا بعد ذلك ؟

إن أهم ما نتظره من الصحافة الإقليمية في خاتمة المطاف أن تنهض بالأقاليم والمحافظات التي تصدر فيها ، وأن يكون الغرض الأول والآخر من هذه النهضة التي تقوم بها أن تجعل من هذه المحافظات مناطق نشاط وحيوية وإنتاج وحركة لا تقل في مجموعها عن الحركة أو الحيوية التي يجدها الناس في العاصمة . ولكن لم يتطلع المجتمع الحالى إلى هذه الغاية الأخيرة ؟ إن المجتمع الحالى يتطلع إليها لأنه ينظر إلى العاصمة في الوقت الحاضر ، فإذا هي مكتظة بالمواطنين الذين يفدون إليها من القرى والمدن والمراكز سعياً وراء الرزق ، وسعياً في الوقت نفسه وراء التمتع بآثار الحضارة والمدنية والتسلية التي يظنون أنها متوفرة في عاصمة كبيرة كالقاهرة . وقد كان من نتيجة ذلك أن أصبحنا نشكو الآن من ازدحام السكان في العاصمة إلى الدرجة التي لا نظن أن لها نظيراً في العواصم الأوروبية أو الأمريكية في عالم اليوم .

في وسع الصحافة الإقليمية إذن تحت نظام الحكم المحلي أن تعين بطريقة غير مباشرة — ولكنها طريقة ناجحة — في حل هذه المشكلة فتحيل المدن والقرى — كما قلنا — إلى مراكز حياة ونشاط وحركة ورفاهية . ومن شأن هذا كله أن يصرف المواطنين عن العاصمة ، ويحببهم في الأقاليم التي نشأوا بها وعاثروا أهلها واعتادوا هواءها وماءها .

يقولون إن من أهم أسباب تأخر الريف ذلك الانعزال الكبير أو الهوة السحيقة الموجودة بين الباحثين العالميين والخبراء الفنيين في العواصم من جهة ، وبين القرويين الذين يعيشون ويعملون في الأرض بالطرق التقليدية الموروثة من جهة ثانية . ولا شك في أن هذا السبب صحيح في مجمله . ولا شك كذلك في أن التقليل من هوة ذلك الانعزال أو الانفصال ، هو هدف الدول جميعا في الوقت الحاضر . ومن أسبقها الجمهورية العربية التي تسعى جاهدة في الوصول إلى مصاف الدول الأجنبية . والصحافة الإقليمية إذا وضعت نصب عينها كل هذه الأهداف ستجد مجالا فسيحا للعمل المثمر ، وتقوم بخدمة جليلة للوطن ، وتشع النور المضيء في ظلام الريف العربي ، وتبث القوة والعافية في هذه الأصقاع التي حرمت طويلا من كل هذه النعم !

الصحافة

في المجتمع الرأسمالي

عرفنا فيما مضى كيف تتحول الصحافة إلى أداة من أدوات الشر والدمار إذا هي كانت سيئة القصد مدخولة الضمير من ناحية عرض الأخبار . ونريد الآن أن نعرض لأخطار أخرى تهدد الصحافة الحديثة في المجتمع الرأسمالي .

الصحافة والإعلان

الصحافة في البلاد الديمقراطية الرأسمالية غيرها في البلاد الديمقراطية الاشتراكية . إنها في الأولى شديدة الحاجة إلى الإعلانات تعتمد عليها اعتمادا يوشك أن يكون تاماً في جلب الأموال اللازمة لحياتها ، والتي هي بمثابة الدم الحقيقي يجري في عروقها . ولكن الصحف في المجتمع الاشتراكي لا تبلغ هذه الدرجة العالية من الحاجة إلى المال ، إذ الحكومة في هذه الحالة تنظر إلى الصحافة نظرها إلى الكتاب أو الحزب ونحو ذلك . فكما أنها - أي الحكومة الديمقراطية الاشتراكية - تدفع من أموالها الشيء الكثير ليصل الرغيف أو الكتاب الشعبي إلى الجمهور

فكذلك تفعل مثل ذلك بالقياس إلى الصحيفة . ومن هنا يقل
اعتماد الصحافة في البلاد الاشتراكية على الإعلانات ، ولا تعتمد
عليها اعتماداً تاماً في جلب الإيرادات اللازمة لحياتها الصدورها ومعنى
ذلك أن الصحيفة في المجتمع الرأسمالي لا بد أن تخضع خضوعاً تاماً
للإعلان ؛ تسعى وراءه ، وتحاول أن تظهر بأكبر عدد منه حتى
تصبح من الصحف الغنية في السوق : وبذلك تثبت قدمها في الميدان
وتكبر إمكانياتها مع الأيام ، ويعود عليها كل ذلك بالتقدم
الواضح في الإخراج والموضوعات . ومتى بلغت الصحيفة هذا
الحد من التقدم الفني أو الأدبي عاد عليها ذلك بسعة الانتشار .
ومتى بلغت حداً مرموقاً من هذه السعة أصبحت محط أنظار المعلنين
الذين يجرون وراء الصحيفة ذات الرقم القياسي في التوزيع .
ولكن ترى ماذا تكون النتيجة لهذا النجاح ؟ إن نتيجة هذا النوع
المادي من النجاح أن تزعم الجريدة أنها سيدة نفسها ،
وليس لأحد سلطان عليها إلا سلطان الإعلان . أما الحكومة
وأما الشعب فإنها لا تخضع لسلطانها بحال من الأحوال .

ولكن ما أذل جريدة لها مثل هذا النفوذ المزعوم والسلطة

الموهومة !

إنه لا مفر لهذه الصحيفة من أن تكون عبدة ذليلة للإعلان .

ومن أسوأ مظاهر هذه العبودية الحقيقية إخلال الصحيفة في هذه الحالة بالصالح العام .

وفي سبيل الإعلان تجدد الصحيفة نفسها أحيانا تحت سيطرة الدخلاء وعملاء الاستعمار !

وفي سبيل الإعلان تجدد الصحيفة نفسها كذلك عابثة برغبات الشعب ورغبات الحكومة على السواء !

وفي سبيل الإعلان تضحي الصحيفة بكثير من القيم والمبادئ والأفكار التي لجمهور القراء !

وبهذه الطريقة تصبح الصحيفة فريسة لطغيان الاحتكار وسيطرة رأس المال !

والصحف الرأسمالية التي من هذا النوع هي التي تعتمد عليها « إسرائيل » في كل من البلاد الأوروبية والبلاد الأمريكية . فإن إسرائيل تستطيع هناك أن تشتري هذه الصحف بالمال — في ثوب إعلان . وكذلك تفعل إسرائيل بكثير من وسائل الإعلام الأخرى كالإذاعة والسينما والتلفزيون .

ومن هنا تستطيع أيها القارئ أن تتصور عظم الجهد الذي لابد أن تبذله الجمهورية العربية في سبيل دحض هذه الحركة الإسرائيلية التي تهدف إلى شراء الذمم هنا في تلك البلاد، مع أن هذه

الصحف الرأسمالية في كل من أوروبا وأمريكا لو فطنت إلى أنها بهذا السلوك إنما تضر " بقضية السلام لاختارت أن تسلك سلوكا آخر فيه تغليب للضمير الصحفي على الدافع المادي ، وتقديم لقضية السلام العالمي على قضايا الحرب والدمار . فما على تلك الصحافة الرأسمالية إلا أن تنشر الحق عن الجمهورية العربية وأهداف هذه الجمهورية . وهيئات أن تفعل ذلك في يوم من الأيام .

أما في المجتمع الديمقراطي الاشتراكي فإن هذا الخطر — خطر الإعلان — يبدو بعيداً عن الصحف . بل إنه يزول زوالا تاما في ظل التأمين . ومعلوم أن الصحافة عندنا في الجمهورية العربية خاضعة لقانون يسمى (قانون التنظيم) . وهو القانون الذي سنشير إليه فيما بعد . والمهم هنا أن نقول إن « التنظيم » شيء و « التأمين » شيء آخر وسنشرح الفرق بينهما في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله .

الصحافة والاعتصار :

كذلك يشكو المجتمع الرأسمالي من الشكوى من نظام ظهر في عالم الجرائد والمجلات ، وهو نظام « التكتلات الصحفية » . ومعناه تجمع سلسلة كبيرة من هذه الجرائد والمجلات في يد رجل

واحد فقط، أو شركة واحدة فقط . وحجتهم في ذلك أن الخسارة الناجمة من حلقة من حلقات السلسلة يعوضها الربح الناجم من حلقات أخرى في هذه السلسلة . ومن ثم تحتفظ السلسلة الصحفية بكل قوتها ، وتضمن بقاءها وسعة نفوذها في المجتمعات التي تصدر بها .

بدأت هذه الظاهرة في إنجلترا عقب الحرب العالمية الأولى . وبلغت أوجها منذ عام ١٩٣٠ . وما زال سلطانها يتسع إلى اليوم . واشتهر في إنجلترا من أصحاب التكتلات الصحفية الظاهرة « لورد يفر بروك » . وسيطر هناك على أكثر من أربع صحف . كما اشتهرت في تلك البلاد خمس شركات كبيرة . منها شركة « كيمزلى » - وتملك ستاً وعشرين صحيفة . وشركة « وستمنستر » وتملك أربعاً وخمسين صحيفة . ثم بلغت أزمة الاحتكار أوجها في الصحافة البريطانية في أيامنا هذه حتى أصبحت تهدد الرأي العام في إنجلترا . ومن أجل ذلك اجتمعت « لجنة التحقيق الملكية البرلمانية » لمناقشة هذه المشكلة القائمة . وقدم كثير من نواب حزب العمال استجابات كثيرة لمستر ما كيلان . ومع ذلك لم تستطع اللجنة أن تصل إلى حل لهذه المشكلة .

أما في أمريكا فقد بدأت هذه الحركة أيضا مع بداية الحرب العالمية الأولى . واشتهر بها رجال منهم « فرانك مونس » . ومنهم « سيكريس هيوارد » .

ثم ظهر من بعدها رجل اسمه « هيرست » .

وفي سنة ١٩٢٢ كان هذا الأخير يمتلك مالا يقل عن اثنتين وعشرين صحيفة . ثم ارتفع هذا العدد إلى اثنتين وأربعين ١١ بهذه الطريقة استطاع رأس المال في تلك البلاد أن يسيطر سيطرة تامة على الصحف . ومنذ ذلك الوقت والرأى العام واقع تحت رحمة خفنة قليلة من الناس لا يتعدون أصابع اليدين معا . غير أن الذى لاشك فيه أن الناس فى كل زمان ومكان يحبون أن يكون لهم رأى مستقل فى كل مايتصل بشئونهم الداخلية والخارجية . وأنى لهم ذلك وقد حيل بينهم وبين ذلك ، فقد اعتدى أصحاب السلاسل الصحفية على حرية الآخرين من غير أصحاب السلاسل الصحفية ، وحرموهم التعبير عن آرائهم ، والمشاركة الحقيقية فى بناء المجتمع على النحو الذى ترضاه نفوسهم وعقولهم وتهفو إليه آمالهم وأمانيتهم .

ويهمنا أن ننبه هنا إلى أن من مصلحة الاستعمار فى وقتنا هذا ، أن تبقى هذه الشركات الصحفية الكبيرة وأنه يحرص عليها حرصه

على بقاء الشركات التي تتجر بالسلح وغيره من أدوات التدمير في العالم ، فإنه بالإبقاء على هذه الشركات التي تمثل سيطرة رأس المال يستطيع الاستعمار أن يؤثر في الدول الضعيفة المتخلفة من جهة ، وأن يخيفها ويزعجها ويهددها بالحرب من جهة ثانية . وكما يقول الزعيم نهرو إن أى تفكير في السلام معناه إفلاس تام لشركات الأسلحة . ونحن نضيف إلى ذلك أن أى تفكير في تحرير الشعوب وإقالتها من عثرها معناه القضاء التام على التكتلات الصحفية .

وباختصار تام يمكن أن يقال إن حرية الصحف لا يهددها شيء قدر ما تهددها التكتلات الصحفية التي يملكها عدد قليل من الأفراد يسيطرون بها سيطرة تامة على الرأى العام ، ويحرمون بها غيرهم من المشاركة في تكوين هذا الرأى .

الصحافة والحرب :

سبق أن تحدثنا عن « الصحافة الصفراء » أو الصحافة المثيرة . وقلنا إنها تضرّ بالمجتمع شعبا وحكومة . غير أن هذه الصحافة المثيرة إنما تقتن بالمجتمع الرأسمالى ، وتعتبر صمّة من صماته أكثر مما تقتن بالمجتمع الاشتراكي وتعتبر معلما من معالمه .

ثم إن الصحافة المثيرة لا تكتفى بنشر مسمومها في الداخل . بل تنشرها كذلك في الخارج . والسبب في ذلك أنها صحافة تعيش على الحرب ، ولا تستطيع أن تتنفس في جو السلام . فمن مصلحتها أن تقوم الحروب بين الشعوب . لأنها إنما تعيش على الأخبار المثيرة التي من هذا القبيل : خبر واحد فقط يذكر عن دولة من الدول — ولو كان هذا الخبر قليل الحظ من الصحة — ترى فيه الصحيفة التي من هذا النوع عاملاً من عوامل الإثارة . والإثارة تتبعها ضخامة التوزيع ، وبالتالي كثرة الأرباح العائدة عليها من هذا الانتشار الواسع الكبير . والصحافة الصفراء صحافة كثيرة التكاليف . ولكن هذه الأموال التي تنفقها لا تشتري بها غير الأخبار الزائفة والحقائق المشكوك فيها والكلام الذي لا طائل تحته ، والتفاهات ونحو ذلك .

وعلى هذا فالصحافة المثيرة — فضلاً عن كونها تشجع الاستعمار وتعتبر أداة من أدواته — فإنها تحارب السلام وترى فيه عدواً من أعدائها ، وتحارب للفضائل ، وحببتها في ذلك أن الأخبار التي من هذا النوع لا يقرأ لها .

والمقطوع به دائماً أن هذه الصحافة الصفراء تجد لها مجالاً

فسيحاً ، ومرتعاً خصباً في المجتمع الرأسمالي . وقلماً تجد مثل هذه الظروف المواتية لها في المجتمع الاشتراكي .

الصحافة والحزبية :

وثمة خطر رابع يهدد الصحافة في المجتمع الرأسمالي هو خطر الحزبية . وليست الحزبية شراً داهياً ما لم تكن قائمة على خطأ في فهم الحكم . إذ الواجب عليها دائماً أن تكون قائمة على خلاف في البدأ أو الفكر . وليست الحزبية شراً كذلك ما لم تكن عبارة عن تحكم جماعة في جماعة ، أو طبقة من الناس في الطبقات الأخرى . والمجتمع الذي يمارس الحزبية بطريقة مثالية يخدم نفسه خدمة جليلة عن هذا الطريق ، ويخدم الحرية ذاتها إلى الحد الذي يستعصى على المجتمعات المحرومة من هذا النظام . غير أن التجربة التي مرت بمصر في ميدان الحزبية كانت تجربة قاسية بالمعنى الصحيح ، وعادت بالضرر على الفرد والمجتمع . ففي ظل نظام الحزبية وجدنا الصحافة المصرية - إلى جانب كونها صحافة رأى تناضل من أجله جميع الأحزاب - فإنها كانت صحافة مثيرة تدعو إلى السخط والاستياء . وفيها مرنت الأقلام على السلطة والاعتداء ، وأسرفت في نقد الأشخاص الذين تسلطت

عليهم الأضواء ، فأوسعهم ذمًا وتجرىحًا وتشنيعًا وتنازًا
بالألقاب وتمزيقًا للأعراض . ولم تكن الصحافة المصرية
بدما من الصحافة العالمية في جميع هذه الصفات والسمات ، بل إن
الصحافة الإنجليزية والأمريكية كانت في ظل الحزبية المنحرفة
صحافة مثيرة من هذا الطراز .

* * *

من أجل هذا بقيت الأحزاب المصرية عندنا تتصارع
بالأقلام والآراء إلى أن عقدت معاهدة بين مصر وإنجلترا
عام ١٩٣٦ . سم الغيت هذه المعاهدة بعد ذلك في عام ١٩٥٠ .
وإذ ذاك رأى بعض القادة وذوى الراى فى البلاد أن الأحزاب
المصرية استنفدت أغراضها ، وأصبحت ولا معنى لوجودها ،
وأن البلاد بعد هذا التاريخ فى أمس الحاجة إلى الأحزاب
الاجتماعية بدلا من الأحزاب السياسية : فحزب ينادى بمساعدة
الفلاح ، وحزب ينادى بمساعدة العمال ، وحزب ينادى بإنهاض
المرأة ، وحزب يدعو إلى الإصلاح الدينى ، أو الإصلاح الخلقى
ونحو ذلك .

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية فى سنة ١٩٣٩ فقطعت علينا
كل هذا التفكير السلم والصراط المستقيم .

مصائب الصحافة في المجتمع الرأسمالي :

تلك أمثلة بسيطة من الصحافة في المجتمع الرأسمالي . ولكن هل معنى ذلك أن هذه الصحافة كلها سيئات ؟ كلا — فإن لها وجهاً تبدو فيه الحسنات بشرط أن يتها لهذا الصحف في المجتمع الرأسمالي من يحسن استخدام الحرية الفردية التي تبني عليها .

١ — فصحيح ما يقال من أن الصحيفة في كل هذا النظام لا تتقيد غالباً إلا برأي صاحبها ورئيس تحريرها ، أو بآراء كبار الممولين لها وأصحاب الكلمة النافذة فيها . وصحيح ما يقال من أن حرية الصحف في المجتمع الديمقراطي الرأسمالي ليست إلا حرية أصحاب هذه الصحف . أما الشعب بهيئاته وطبقاته وأفراده فلا حرية لهم في آرائهم إلا إذا رضى عنها رؤساء التحرير . وصحيح كذلك أن الحرية لا تأتي بنتائج سيئة إلا إذا أسيء استعمالها ، أو استغلت لمصلحة غير مصلحة المجتمع . ولكن متى كان صاحب الصحيفة رجلاً مستقيماً بالمعنى الصحيح ؟ وماذا تكون النتيجة إذا كان صاحب الصحيفة من الأشرار الذين هم كثيرون للأسف في كل مجتمع ؟

إذا صح هذا الرأي الأخير — وهو عند الأكثرين صحيح
وأكيد — فإن اختيار رئيس التحرير في دولة من الدول
الرأسمالية لا يقل خطورة عن اختيار القاضي أو الأستاذ أو الوزير .
وكم يكون العدل مهدداً ، والتعليم ناقصاً ، والحكم فاسداً لو كان
القائمون على هذه المرافق من ذوى النيات السيئة ، أو النهاون
الشديد في تأدية الواجب من حيث هو ؟ . ولكن كيف يتم هذا
الاختيار الدقيق بالقياس إلى رئيس التحرير في بلد يخضع للنظام
الرأسمالى الحر وهو النظام الذى لا يجعل من حق الحكومة أن
تتدخل فى تعيين رؤساء التحرير كما تتدخل فى تعيين القضاة
والأساندة والوزراء والمحافظين .

إننا إذن نغبط المجتمعات الرأسمالية على هذه الحرية ، ولكننا
فى الوقت ذاته من الذين لا يخفون تخوفهم الشديد من هذه
الحرية ، وخاصة حين يمارسها إنسان قليل الحظ من الخلق
والضمير ومن النزاهة والاستقامة . أما إذا رزقت الصحافة
الرأسمالية رجال معروفين بنزاهتهم فهنا ترتفع الصحافة إلى
أعلى درجة من الدرجات ، وتقوم يومئذ بأسمى الرسائل ،
وينظر إلى أصحاب هذه الصحف على أنهم رسل المجتمع ، أرسلتهم
العناية الإلهية لمديه والأخذ بيده إلى النجاح والتقدم . وعلى هذا
فالحرية ميزة من ميزات الصحافة فى المجتمعات الرأسمالية .

٢ — وأما الميزة الثانية من ميزات الصحافة التي تعيش في دولة ديموقراطية رأسمالية فهي القدرة على إرضاء القارئ الحديث الذي أصبح من العسير إرضاءه في العصر الحاضر .
وتفسير ذلك أن القارئ الحديث — وقد خضع لطائفة كبيرة من التطورات في حياته الخاصة والعامة — أصبح له عقل جديد يخالف كل المخالعة لعقل الجيل الذي سبقه إلى الوجود .
وتكونت له عادات عقلية جديدة ، وشهية للاطلاع ، ونهم في التهام المعارف لم يعرفه أسلافه في أي بلد من بلاد العالم المتحضر . وهذه الذاية الكبيرة — وهي إرضاء القراء —
قلما تيسر للصحافة إلا في ميدان التنافس الحرس بين الصحف على اختلافها . ومن هنا اتجهت الصحافة الغربية إلى تأليف الكتل الصحفية التي تضم عددا كبيرا من الصحف — كما رأينا ، والغرض من هذا التكتل — غرض ذو وجهين هما :

الوجه الاقتصادي — ونعني به أن تقوم أرباح الصحيفة القوية بتعويض الخسائر الناجمة من الصحيفة الضعيفة .
والوجه الفني — هو أن تقتبس صحف السلسلة الواحدة بعضها من بعض ، ويستعين بعضها ببعض ، ويتألف من مجموع

ذلك صحف ومجلات تكون أشبه شىء بالمائدة الخائفة بأنواع
المشروبات والأطعمة والمرطبات . فيسيل لها لعاب القارئ وتشبع
بها معدته فى النهاية .

٣ - إن الصحافة التى يتوفر لها الحرية ، والقدرة على
إرضاء القارئ على نحو ماتقدم، لابد أن تكون أصلح للإعلان
لأنها أوسع انتشاراً كما رأينا من صالح المعلنين دائماً أن ينشروا
إعلاناتهم فى صحيفة تصل إل الملايين من القراء .

فالإعلان وإن كانت له مساوئه التى سبقت الإشارة إليها إلا أنه
مائد بالرج الكبير على الصحيفة التى لا تقتصر فائدتها من الإعلان
على 'القوة المادية' ولكنها تفيد منه قوة معنوية . ذلك
أن الصحف الغنية أوسع حرية وأقوى على إبداء الآراء
من الصحف الفقيرة أو الصحف التى لا تعيش الا على المعونة
التي تقدمها الحكومة ، أو تبرع بها بعض الهيئات أو الأفراد .

الصحافة في المجتمع الاشتراكي

ممهّد :

بنا أن نمهد للحديث عن الصحافة في المجتمع الاشتراكي **بمجل** بالحديث أولاً عن تاريخ الحرية والديموقراطية في هذا المجتمع الاشتراكي . فلقد قامت الثورة الفرنسية المعروفة في التاريخ ، ونشرت طائفة من الأفكار والمبادئ والشعارات التي منها شعارات : « الحرية والإخاء والمساواة » ونحو ذلك . وكان العالم كله قبل مجيء هذه الثورة لا يفهم للحرية هذا المعنى الذي نادت به الثورة . كان الناس قبلها يؤمنون — أو يكادون يؤمنون — بأن الحرية من حق رجل واحد فقط في الدولة ؛ هو الحاكم : سواء كان هذا الحاكم ملكاً أو أميراً أو سلطاناً أو امبراطوراً أو خليفة . وقد غالى بعضهم في ذلك حتى رأوا أن السلطان ظل الله في الأرض ، وأنه كذلك صاحب الحق المطلق في السيطرة على الأرض والارتفاع بها ؛ يقسمها بين أتباعه كيفما شاء ومتى شاء . ومن ثم نشأ في أوروبا وفي الشرق ما سمي يومئذ « بنظام الإقطاع » .

فلما جاءت الثورة الفرنسية قضت على هذا النظام ، وبشرت
بمعنى جديد من معانى الحرية ؛ هو معنى الحرية الفردية . وبهذا
المعنى الجديد أصبح من حق الفرد فى الأمة أن يعمل ما يشاء ،
ويقول ما يشاء ، ويتصرف كيفما شاء ، ويملك ما يشاء ، ويرح
ما يشاء مادام قادراً على شىء من كل ذلك .

وبهذا المعنى من معانى الحرية أيضاً لم يصبح للحكومة أن
تتصرف فى المجتمع الذى تحكمه إلا فى نواح ثلاث ؛ هى ناحية
القضاء ، وناحية الأمن فى الداخل ، وناحية الأمن فى الخارج
وأما ماعدا ذلك من المرافق العامة فلا شأن للحكومة به على
الإطلاق . وإنما الشأن فيه للأفراد وخدمهم دون الحكومة التى
لا تلى من أمرهم غير هذه النواحي للثلاث التى أشرنا إليها الآن .
غير أن هذه الأفكار التى بشرت بها الثورة الفرنسية جاءت
نتيجة لشيء واحد فى الحقيقة . وهذا الشيء هو أن القائمين
بالثورة كانوا من الطبقة المتوسطة . وهى الطبقة التى حرمت من
الأرض ، وحرمت كذلك من كثير من أسباب الرزق . . .
ومن ثم أصبح للحرية على يد هذه الطبقة مفهوم يتفق وأغراضها ،
وينسجم وأهواءها ، ويشير إلى السبب الذى من أجله قامت
الثورة الفرنسية ذاتها .

وعلى أساس من هذه الأفكار الجديدة نشأت « الرأسمالية »
و « الديمقراطية » . ونشأ معها المذهب الفردي أو مذهب
الحرية الفردية ، وظهر على مسرح التاريخ دول كثيرة أخذت
بهذا المذهب الأخير ؛ منها فرنسا وإنجلترا وأمريكا

الحرية في المجتمع الاشتراكي :

غير أن الظروف سرعان ما تغيرت ، والأفكار سرعان
ما تبدلت وتطورت بعد انقضاء هذه الثورة التي تحدث عنها .
وظهر من هذه الأفكار « فكرة الاشتراكية » . وعلى
أساس من هذه الأخيرة تغير وجه الحياة الأوروبية والأمريكية
من جميع جوانبه .

فبعد أن كانت هذه الحياة مؤمنة بحرية الفرد من حيث هو
فرد ، أصبحت هذه الحياة مؤمنة بحق الجماعة من حيث هي جماعة .
ومعنى ذلك أن الفرد أخذ يقلل من حريته شيئا فشيئا ، ويتنازل
عنها للمجتمع شيئا فشيئا . أو أصبح من بعض الوجوه يشبه
النحلة في خلية النحل . ذاتيتها مرتبطة بذات الخلية وشخصيتها
توشك أن تتلاشى في شخصية الخلية . . .

ولكن إلى من آلت إليه الحرية التي كان يتمتع بها

الفرد تمتعاً يوشك ألا يكون له حد إلى ذلك العهد ؟ إنها الحكومة التي أصبحت المالك الحقيقي لهذه الحرية الجديدة . فالحكومة في المجتمع الاشتراكي هي التي أصبحت تهيمن على كل شيء باسم الشعب ، وتملك أو تتصرف في كل شيء من أجل هذا الشعب .

على أن هذه الاشتراكية في ذاتها نومان رئيسيان كما نعرف : اشتراكية معتدلة ، واشتراكية متطرفة . والاشتراكية الأخيرة هي الشيوعية . والشيوعية بغیضة إلى الشعب العربي . والاشتراكية إذا برئت من هذا الغلو والنطرف أصبحت مقبولة . وهذه الأخيرة هي التي يؤمن بها شعب الجمهورية العربية المتحدة .

والحكومة في ظل هذه الاشتراكية المعقولة تهيمن بالعقل على مرافق كثيرة منها التعليم والمواصلات والصناعة والزراعة والتموين ووسائل الإعلام . وهذا كله فضلاً عن القضاء والأمن في الداخل والخارج .

وهكذا تصبح الحكومات في ظل النظام الاشتراكي - أيا كان نوعه - وهي كل شيء بالنسبة للفرد . ومن ثم عظمتم مسؤوليات الحكومة الاشتراكية وتضخمت ، وتضاعفت متاعبها بسبب ذلك

أضعافاً مضاعفة ، ورضيت الحكومات الاشتراكية لنفسها بهذا
الوضع المتعب في سبيل رفاهية الشعب .

* * *

في جو من هذه الظروف التي شرحنا بعضها الآن ، وجد
الشارع نفسه أمام حالة جديدة من حالات المجتمع يجب أن يضع
لها تشريعاً جديداً .

ولكن يجب عليه قبل ذلك أن يفكر في المعنى الذي استحدث
للحرية في المجتمع الاشتراكي . إذ هي الحرية التي أصبحت تبني
على أساس جديد ؛ هو الأساس الاقتصادي إلى جانب الأساس
القديم وهو الأساس السياسي .

وعلى هذا فمن حق الدولة في المجتمع الاشتراكي أن تستعين
بالفرد في كل ما يعود على هذا المجتمع نفسه بالرضاء المادي والنشاط
الفكري والتقدم الحضاري وحماية المجتمع نفسه من جميع
الآخطار الداخلية والخارجية . ذلك أن كل فرد في المجتمع
الاشتراكي يعتبر قوة من القوى الشعبية التي يجب على الدولة
تسميتها والانتفاع بها بكل الطرق الممكنة .

الديمقراطية في المجتمع الاشتراكي :

أما « الديمقراطية » فهي نظام من أنظمة الحكم يقوم على سيادة الشعب ، ويكفل الحرية والمساواة السياسية بين الناس ، وتخضع فيه السلطة لرقابة الرأي العام ، وتكفل به العدالة الاجتماعية لجميع الأفراد .

وعلى هذا فإن الديمقراطية هي الأخرى نوطان : سياسية واجتماعية . وإن كانت كل واحدة منهما في الواقع مكملة للأخرى . وطريق الوصول إلى الديمقراطية السياسية هو كفاح الشعوب . وهذا الكفاح دليل على حيويتها . ومن ثم كانت الديمقراطية السياسية من صنع الشعوب . ولا سبيل إلى الظفر بها إلا عن طريق هذا الكفاح الذي تبذله من تلقاء نفسها .

أما الديمقراطية الاجتماعية - أو ديمقراطية الزبد والحزب كما يسمونها بذلك - فغالباً ما تكون منحة من الحاكم المستنير الذي يعنيه أن يكون محبوباً من شعبه ، مشهوراً بينهم بالعدل والسر على مصالح الرعية . كما يعنيه في الوقت نفسه أن يجد من هذا الشعب تجاوباً لكل ما يهدف إليه من وجوده الإصلاح الاجتماعي أو الديمقراطية الاجتماعية .

« والخلاصة » إذن أن الديمقراطية السياسية شيء يتصل
- كما يقول الرئيس جمال عبد الناصر - بقلب الأمة وعقلها
وروحها . وعقل الأمة وقلبها وروحها إنما هو ماضيها وحاضرها
ومستقبلها . وایس فی وسع المرء أن يقف موقفاً وسطاً بين قلبه
وروحه وعقله . ومن أجل هذا قلنا عن الديمقراطية السياسية :
إنها ثمرة الجهود التي تبذلها الشعوب عبر التاريخ . فهي إذن
ديمقراطية روحية وعقلية إذا قيست بالديمقراطية الاجتماعية
التي هي في الواقع ديمقراطية مادية ومرهونة دائماً بإرادة
الحكومة .

الصماتة والتأسیم فی المجتمع الاشتراکی :

كثيراً ما يتساءل الناس : ما هي الطريقة التي نرى بها الفرد
في المجتمع الاشتراكي الديمقراطية يعبر عن آرائه أو آراء
المجتمع الذي يحيط به ؟

كيف يستطيع الفرد أو المواطن العادي في المجتمع الاشتراكي
الديمقراطي أن يتخذ من الصحافة وسيلة للتعبير عن آرائه

بعد أن حيل بينه وبين التعبير عن هذه الآراء في ظل النظام الرأسمالي ؟ وهو النظام الذي قلنا إن حرية الصحافة فيه محصورة في حفنة بسيطة من الناس هم رؤساء التحرير ؟

إن السبيل الوحيد لإتاحة فرص التعبير لجميع المواطنين — أو على الأصح للقادرين منهم على هذا التعبير في المجتمع الاشتراكي — هو أن تضع الدولة يدها على جميع أجهزة التعبير . وأن تملكها باسم الشعب ولصاحبة هذا الشعب . وللدولة الاشتراكية أن تملك الآلات والأجهزة التي لا يمكن بدونها إصدار صحيفة من الصحف . ومن ثم كان من أولى خصائص الصحافة في المجتمع الاشتراكي — كما سيأتي ذكر ذلك — أنها صحافة هيئات وقطاعات ، وليست صحافة أفراد أو آحاد أو احتكارات .

ولقائل أن يقول : ما للدولة وللعطابع والأدوات اللازمة لإصدار الصحف ؟ والجواب عن ذلك أن الدولة حين أرادت أن تنشر التعليم وتحمل مسؤوليته كاملة على مائتها أكثر من بناء المدارس والمعاهد والجامعات . وحين أرادت أن تهيمن هيمنة ما على العلاج أقامت المعامل والمستشفيات ، وعملت بقدر استطاعتها على توفير العلاج . فهذا الذي صننته الدولة بالتعليم

والعلاج والتموين والمواصلات هو ما ينبغي أن تصدعه بالصحافة
والطباعة وبقية وسائل الإعلام .

غير أننا نعود هنا فنقول ما سبق أن قلناه من أن هناك فرقا
واضحاً بين تأمين وسائل الإعلام أو الفكر ، وتأمين هذا الإعلام
أو الفكر .

من أجل هذا انشأت الدولة عندنا في مصر ما يسمى
« بالدار القومية للطباعة والنشر » وأشرف على هذه الدار
وزير الدولة لشؤون الإعلام وجعلت تصدر ألفاً وخمسمائة
كتاب في السنة الواحدة على الأقل ١١


وإلى جانب هذا نجد ما يسمى « بمطابع الشعب » وهي دار
تابعة لرأس الاتحاد الاشتراكي العربي بالجمهورية العربية وتقوم على
نشر الكتب الجامعية والمدرسية فضلاً عن النشرات التي تصدر عن
الهيئات الحكومية وغير الحكومية ، وعن الصحف الإقليمية
التي سبق أن تحدثنا عنها في فصل قائم بذاته من فصول هذا
الكتاب .

فيالها إذن من نهضة كبيرة في الطباعة لها ما بعدها
إن شاء الله ١١

« والخلاصة » إذن إن على الدولة في المجتمع الاشتراكي أن

تقوم بإنشاء المطابع الضخمة على نحو ما تقوم بإنشاء المدارس
والمستشفيات الكبيرة . وعليها أن تبيع لمن أراد من أبناء الشعب
أن يطبع فيها ما يشاء من الصحف أو الكتب أو الدوريات
أو النشرات بما لا يزيد مطلقا عن « نفقات التكلفة » . كل ذلك
بشرط واحد فقط هو ألا يضر هذا الإنتاج الفكري بالأوضاع
الدينية أو السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية في الجمهورية
العربية .

الصحافة في مجتمعاتنا الديموقراطية الاشتراكية التعاونية

 الأستاذ المؤرخ الإنجليزى « أرنولد توينبى » الذى
زار القاهرة فى أواخر سنة ١٩٦١ مقالاه فى صحيفة
« الأوبزرفر » الإنجليزية بعنوان: « ماذا رأيت فى القاهرة »
ونقلته صحيفة « الأهرام » إلى اللغة العربية ثم نشرته بعددها
الصادر فى ١٦ يناير سنة ١٩٦٢ جاء فيه :

« إن الثورة الوطنية التى تقوم بها الجمهورية العربية المتحدة
منذ سنة ١٩٥٢ هى فى الواقع جزء من حركة عالمية لإقرار
العدالة الاجتماعية فى العصر الذى نعيش فيه. ولكن تحسين الحياة
لا يعنى رفع مستوى المعيشة المادى فقط ، بل يعنى فوق كل شئ
تزويد أبناء الشعب بالثقة فى أنهم قادرون على تغيير أسلوب
حياتهم معتمدين فى ذلك على نفوسهم . كما يعنى كذلك إطلاق
الجهود التى ربما كانت مكبوتة منذ أجيال ، وإن كانت مترسبة
فى أعماق الطبيعة البشرية .

« والثورة القائمة فى الجمهورية العربية المتحدة شبيهة بالثورة

الساحية الاجتماعية التي قامت في أوائل هذا القرن في الدول
الإسكندنافية وفي بريطانيا .

« فنذ خمسة آلاف سنة والجاهير في أسفل وادى النيل
تكد وتشقى لتوفير النعم للأقلية المحظوظة . والجاهير في العالم
كله تطالب اليوم بنصيب من هذه المكاسب نفسها . ومطلبها
هذا لا شك معقول . فالأساليب التكنولوجية الحديثة جعلت
تحقيق العدالة الاجتماعية أمراً ميسوراً من الناحية العملية . ولهذا
فإن الثورة الاجتماعية التي كان المفروض أن تقوم منذ زمن طويل
أصبحت أمراً محتوماً في كل مكان على وجه البسيطة » .

* * *

بدأنا بهذه الكلمة السابقة للأستاذ « توينبي » — وهو من
أكبر أساتذة التاريخ الحديث — لكي ندرك أننا بهذه الثورة
التي نعيشها الآن إنما نحاول أن نلحق بركب الحضارة الإنسانية
وأن نتفد مشيئة التاريخ الذي أجبرنا على القيام بدورنا في حركة
العدالة الاجتماعية .

وللمجتمع في الجمهورية العربية الآن مقومات ثلاثة يدل عليها
العنوان الذي اخترناه بأنفسنا لهذا المجتمع :

أولها الديمقراطية ، وثانيها الاشتراكية ، وثالثها التعاونية .
ومن ثم أصبح واجباً على الصحافة وغيرها من وسائل

الإعلام العمل على حماية هذا النظام لأنه نظام تابع من تاريخنا
وكفاحنا ، تابع كذلك من احتياجاتنا وآمالنا وأهدافنا .
ثم إن لكل مقوم من هذه المقومات الثلاثة مدلولاً خاصاً
في هذا النظام .

فأما « الديمقراطية » فمعناها عند الأوروبيين حكم الشعب
بالشعب وللشعب ومعناها في مجتمعنا حق الشعب في التعبير عن
رأيه ، وحقه في إتاحة الفرص المتكافئة لجميع أفرادها ، وحق
الجماعة في أن ترسم لنفسها الحياة التي تختارها بمحض إرادتها .
وأما « الاشتراكية » فمعناها في مجتمعنا كذلك ملكية
الشعب لوسائل الإنتاج والانتفاع العادل بهذه الملكية .
والاشتراكية في بلادنا لا تستهدف إلغاء الملكيات الخاصة كما
تفعل الاشتراكية الماركسية ، وإنما تستهدف التقريب بين الطبقات
قدر المستطاع . والاشتراكية التي نؤمن بها تابعة من ديننا قبل
كل شيء . فدين الدولة الرسمي — وهو الإسلام — يحض على
أن يؤخذ من مال الموسرين حقوق الفقراء المعدمين . وليس
يرضى أن يبقى المال دولةً بين الأغنياء فقط وإن كان تاريخنا
خالياً من الصراع الطبقي بالمعنى المعروف في الدول الغربية ، وليس
الصراع الذي خلق التفكير عند هذه الدول في الاشتراكية
الماركسية وغير الماركسية .

معنى ذلك أننا لا ندعى أن الاشتراكية التي نأخذ الآن بها فلسفة من الفلسفات ؛ كما نجد ذلك فى الاشتراكية الأوروبية . ولا ندعى أنها تطور تاريخى كانت له مقدمات ، كما حدث ذلك فى تلك الأمم الأوروبية . ولا ندعى أنها جاءت نتيجة للصراع الطبقي أو الصراع الفكرى ، كما حدث ذلك بالفعل فى تاريخ الأمم التى نشير إليها . إن الاشتراكية التى نمارسها فى أيامنا هذه لا تخرج عن كونها طريقا من طرق الحياة وجدنا فيه حلا لكثير من المشكلات التى نئن منها فى الوقت الحاضر . ومن أولاهها بطبيعة الحال مشكلة الثروة والعدالة المطلوبة لتوزيع هذه الثروة .

أما « التعاونية » — وهى الضلع الثالث من أضلاع المثلث الهندسى الذى يمثل مجتمعنا الحديث — فالقصد بها ضم الجهود الفردية بعضها إلى بعض فى سبيل غاية مشتركة هى إسعاد الشعب . وتطبيقا لذلك أصبح للتعاون الاشتراكى فى مجتمعنا هذا أربع مؤسسات إلى الآن هى :

- ١ — مؤسسة التعاون الزراعى .
- ٢ — مؤسسة التعاون الصناعى .
- ٣ — مؤسسة التعاون الاستهلاكى .

٤ — مؤسسة التعاون الإسكاني .

تلك هي الصورة الكاملة للمجتمع الذي رممناه بانفسنا .
ولكن من الذي يقوم على حماية هذه الصورة وتحقيق الأهداف
التي تهدف إليها ؟ إنه التنظيم السياسي المعروف بيننا « بالاتحاد
الاشتراكي العربي » . وهو تنظيم يجمع كل أفراد الشعب ليؤلف
منهم قاعدة شعبية كبرى على أساس من الوحدة الوطنية القوية .
والغرض من هذا الاتحاد هو الوصول إلى حل ممكن لأهم
المشكلات القائمة في المجتمع . والغرض منه كذلك دفع عجلة
التطور والتقدم من أجل بناء الأمة بناء سليماً من جميع نواحيها .
والغرض منه آخر الأمر ، مراقبة الجهاز الحكومي في تنفيذ
المشروعات التي تتجدد من وقت لآخر .

ليس من قصدنا في هذا الكتاب أن نشرح القواعد التي بنى
عليها المجتمع أو الركائز التي يرتكز إليها أو الفلسفة التي يصدر
عنها . لكننا قد اضطررنا إلى الإشارة العابرة إلى شيء من ذلك
لنقول إننا أصبحنا في وضع جديد من أوضاعنا السياسية
والاجتماعية لم تألفه الصحافة فيما مضى من العهود التي مرت بها .
وفي هذا الوضع الجديد وجدنا الوسائل الإعلامية كلها قد
أصبحت ملكاً للدولة ، وذلك فيما عدا الصحافة وحدها

فإنها أصبحت ملكاً للاتحاد الاشتراكي العربي . وهذا يسوقنا
إلى الحديث عن القرار الخاص :
قرار بتنظيم الصحافة :

في الرابع والعشرين من شهر فبراير سنة ١٩٦٠ صدر قرار
جمهوري بتنظيم الصحافة آلت به ملكية المؤسسات الصحفية
الموجودة في الجمهورية العربية إلى الاتحاد القومي . وهو الاسم
القديم للاتحاد الاشتراكي العربي فأصبح هذا الاتحاد مالكا لهذه
المؤسسات . ونص القرار على أنه لا يجوز إصدار الصحف
إلا بترخيص من الاتحاد . ويقصد بالصحف في تطبيق أحكام
هذا القانون كل الجرائد والمجلات وسائر المطبوعات التي
تصدر باسم واحد وبصفة دورية . ولا يستثنى من ذلك غير
المجلات والنشرات التي تصدرها الهيئات العامة والجمعيات العلمية
والنقابات .

وفي المذكرة الإيضاحية التي صحبت القرار عبارة هذا نصها :
« إن ملكية الشعب لوسائل التوجيه الاجتماعي والسياسي
أمر لا مناص منه في مجتمع تحددت صورته باعتباره مجتمعا
ديمقراطياً اشتراكياً تعاونياً . بل إن ذلك الوضع يصبح نتيجة
منطقية لقيام اتحاد قومي يوجه العمل الوطني الإيجابي إلى بناء

المجتمع على أساس من سيادة الشعب ، ويحمل بنفسه مسئولية العمل لإقامة هذا البناء .

« وإذا كان منع سيطرة المال الخاص على الحكم من الأهداف الرئيسية للثورة باعتباره إحدى الطرق القوية إلى إقامة ديمقراطية حقة ، فإن هذا يستتبعه بالتالى ألا تكون لرأس المال سيطرة على وسائل التوجيه ، لأن قوة هذه الوسائل وفعاليتها مما لا ينكره أحد . ووجود أية سيطرة لاتستهدف مصالح الشعب على هذه القوة تستطيع أن تمنح بها إلى انحرافات قد يكون لها أثرها الخطير على سلامة بناء المجتمع . كما أن مجرد وجود هذه السيطرة يشكل تناقضاً كبيراً مع أهداف المجتمع ووسائل بنائه .. »

هكذا تبدلت الحال غير الحال ؛ وأصبحت الصحافة ملكاً للاتحاد الاشتراكي العربي وليست ملكاً لأفراد . وكان من الضروري أن يستتبع ذلك اختلاف فى مفهوم الصحافة ذاتها . فلم تصبح الصحافة الآن وسيلة للدعاية الفردية أو الحزبية ، ولا وسيلة كذلك للتحريض أو الإثارة أو شراء القارىء بأى ثمن ، ولو كان ذلك على حساب الأمة . بل أصبحت الصحافة تنظيماً جماعياً يهدف إلى الإعلام الموضوعى والبحث وتزويد القارىء بالأخبار العامة

فى الداخلى والڤارڤ ، كما ىستهدف كذاك ؤءمة الڤماهر من النواحى
الثقافىة والاقتصادىة والاجتماعىة والصءىة والنفسىة . ولم تنس
الصءافة الاشتراكىة مع ذاك — ولا ىنبغى لها أن تنساء بءال
من الأحوال — أن من هءة الأهداف فى نهایة المءاف هدف
التسلیة والإمتاع الذى قلنا إن الصءافة بدونه لا تصبء ؤلیقة
باممها ، ولا ؤدیره بمكاتها اللائقة بها فى المءمع .

نعم — ورد فى الفقرة السابقة وصف للصءافة الاشتراكىة
بأنها الإعلام الموضوعى . ولهذا الوصف الآخر قىمته الكبرى
فى هذا المءال . إذ الفرق كبر بین الإعلام الموضوعى والإعلام
الذاتى . فالآخر صفة من صفات الصءافة فى المءمع الرأسمالى .
والأول صفة من صفات الصءافة فى المءمع الاشتراكى .
والجریده أو المءلة — شاءت أم لم تشأ — مؤسسة اجتماعىة وظیفها
الأولى نقل الأنباء بصفة موضوعىة ؤالصة . وظیفها الثانىة
التروىء للفلسفات الاقتصادية والسیاسىة والاجتماعىة التى تسود
المءمع . وقد تكون الصءیفة فى ذاتها سبباً من أسباب هءة
الفلسفات . والصءافة فى المءمع الاشتراكى مسئولة فى نهایة
الأمر عن أن تءلق الجو الذى تتربى فیه ؤمیع الشءصیات القیادىة
التى ىحتاج إلیها المءمع فى مرءلة حاسمة كالمءلة التى نمء فیه الآن . .

وبذلك تصبح الصحافة هي السلطة الرابعة أو الخامسة في الدولة ،
لأن السلطات الآن أصبحت كما يلي : السلطة التشريعية ، والسلطة
القضائية ، والسلطة التنفيذية ، وسلطة الاتحاد الاشتراكي العربي ،
الصحافة 11

* * *

تلك هي الظروف التي وجدت فيها الصحافة الاشتراكية
في عهدنا الحاضر . فما علاقة ذلك بالسياسة التي لا بد أن تتميز
بها كل صحيفة عن غيرها من الصحف في هذا المجتمع الحاضر ؟
صحيح إن الصحف التي تملكها هيئة واحدة كهيئة الاتحاد
الاشتراكي العربي لا بد أن تكون لها سياسة واحدة ؛ هي الدفاع
عن الإطار العام الذي وجد من أجله الاتحاد — وهو هنا
إطار المجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني . ومعنى ذلك أن
من أولى التبعات التي تقع على كاهل الصحف أن تجعل الناس
يؤمنون بهذه للبادئ الجديدة ، ويفهمون هذه السياسة الجديدة
دون أن ترتكب في سبيل ذلك خطأ يتصل بتزييف الأخبار
أو تشويه الحقائق .

ولكن لا مفر مع ذلك من أن تكون لكل صحيفة
من الصحف في المجتمع الاشتراكي سياستها الخاصة بها ، وطريقتها
التي تجذب القراء إليها . وإنما يكون ذلك بطرق :

منها طريق « الافتتاحيات » التي هي بمثابة المنبر الخاص للمجلة أو الجريدة: فهذه جريدة تتميز بالعنف والشدة في معالجة المشكلات الهامة ، وتلك جريدة تمتاز بالاعتدال والتوسط في معالجة هذه المسائل . ثم هذه جريدة ثالثة تبرز بين السياستين معاً ، فتظهر العنف والشدة في بعض القضايا التي تهتم الجمهور ، وتكف يدها أحياناً عن بعض القضايا الأخرى أو تعالجها برفق ولين وهكذا .. وهناك صحف تفخر بأن أحكامها مستقيمة وأنها منزهة عن الهوى والغرض . وهناك صحف أخرى تفخر بأنها أقدر من سواها على تسلية القراء وإمتاعهم والترفيه عنهم في خضم هذه الحياة المملوءة بالمتاعب والأحزان ، بل المحرومة من كل أسباب المرح أو الفرح والابتهاج !

« والخلاصة » حتى الآن : أنه وإن كان الإطار العام للمجتمع الذي نعيش فيه لا يقبل التغير والتبديل بعد أن تحدد هذا النوع من التحديد ، فإن الصحف على اختلافها تستطيع في داخل هذا الإطار الجديد أن تحتفظ كل واحدة منها بالسياسة التي تختارها لنفسها ويعرفها القراء بها . وهذا الاختلاف بين الصحف لاغنى عنه مطلقاً في أي مجتمع مهما كان النظام الذي يرضاه أو نوع الحكم الذي يخضع له .

* * *

ننتقل من ذلك إلى الكلام عن مزايا الصحافة في المجتمع
الاشتراكي الديموقراطي التعاوني على نحو ما يلي :

١ — الصحافة الاشتراكية صحافة هيئات ومجموعات :

قلنا إن من أوضح ما يميز الصحافة في المجتمع الاشتراكي عنها
في المجتمع الرأسمالي أنها صحافة لاتعبر عن حفنة قليلة من الناس ،
ولا يمكن أن تكون صدى لرأي فرد بعينه من الناس مهما
كان سلطان هذا الفرد وسيطرته على الناس . بل يجب على الصحافة
الاشتراكية أن تعبر عن الهيئات والجماعات وسائر القطاعات في الأمة
ومن حق كل واحدة من الهيئات أن يكون لها منبر عام تخاطب
الناس من فوقه . فإن كان لها من الإمكانيات المادية ما يكفي لهذا
الغرض فذاك ، وإلاّ فإن من واجب الدولة في هذه الحالة أن
تساعدوا في تذليل تلك الصعوبة .

فكل هيئة من الهيئات التي يتألف منها المجتمع يجب أن تؤثر
فيه دائماً من وجهين :

الأول : في الوسط الخاص بهذه الهيئة أو الدائرة التي

تعيش فيها .

والثاني : في الوسط العام وهو المجتمع أو الدولة .

وعلى هذا فيجب أن يكون لهذه الهيئة رأى فى هذين الميدانين معاً، ويجب عليها أن تشارك بمجهودها الفكرية أو اتجاهاتها الاجتماعية أو ميولها السياسية أو بهما على السواء . . . ومن تفاعل الآراء والاتجاهات فى جميع هذه الميادين السابقة يظهر ما يسمى بالرأى العام ، كما تظهر الاحتياجات التى تحتاج إليها الهيئة فى داخل القطاع العام أو الخاص .

إن مقياس الرقى الصحيح لكل جماعة من الجماعات هو صحافتها المعبرة عن آرائها واتجاهاتها . والجماعة المحرومة من صحافة كهذه تظل محرومة من أسباب التقدم المادى والمعنوى حتى يهب الله لها جواً تتمكن فيه من الوصول إلى هذا الهدف .

فالمدرسة والمعهد والجامعة والمؤسسة والهيئات والجمعيات والنقابات كنفابة المعلمين ونقابة المحامين ونقابة المهندسين ونقابة الأطباء ونقابة الصيادلة ، والمصلحة الحكومية سواء أكانت على هيئة وزارة من الوزارات أم إدارة من الإدارات — كل وحدة من هذه الوحدات يجب أن تكون لها صحيفتها التى تؤدى بها جميع الأغراض المتقدمة . وبدون ذلك لا يصح لنا أن ندعى أننا فى مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى :

٢ — الصحافة الاشتراكية صحافة المسؤولية الاجتماعية :

اتفق الباحثون على أن الصحافة في المجتمع الرأسمالي تبنى على نظرية من نظريات الإعلام — هي نظرية الحرية المطلقة — في حين أن الصحافة في المجتمع الاشتراكي تبنى على نظرية أخرى من نظريات الإعلام — هي نظرية المسؤولية الاجتماعية . والواقع أن هذه النظرية الأخيرة ليست إلا شكلا من أشكال الحرية المطلقة — ولكن بعد تعديلها وتهذيبها وإحداث الملاءمة بينها وبين مصالح الجماعة . فبعد أن كان الناس في ظل النظرية الأولى أحراراً في أن يفعلوا ما يشاءون ، ويقولوا ما يشاءون ، ويربحوا ما يشاءون — لا رقيب عليهم في ذلك من مجتمع أو حكومة — أصبح الناس في ظل النظرية الأخيرة مقيدين تقييداً يوشك أن يكون تاماً بمصلحة المجموع ، ولا فرق بين الحرية في ظل النظرية الأولى والحرية في ظل النظرية الثانية إلا من هذه الناحية ، فالصحافة التي تؤمن بنظرية المسؤولية الاجتماعية لا تلتفت إلى الأخبار الشخصية . ولا تهتم بالمواد الصحفية التي قلنا إنها تهدف إلى « الفضول العام » ، وإنما تعنى العناية كلها بالمواد الصحفية التي تهدف إلى « الصالح العام » .

والصحافة إزاء هذا القانون العام هي الصحافة بالمعنى الواسع ،
— ونعني بها الصحافة المقروءة التي تتمثل لنا في المجلة والجريدة ،
والصحافة المسموعة التي تتمثل لنا في الراديو ، والصحافة المرئية
تمثلة في السينما والتلفزيون .

إن الصحيفة الاشتراكية هي التي تعيش الآن مع العامل
والفلاح وتصف لنا حياة الصيادين في جهات نائية كالقرى المحيطة
ببحيرة البرلس ، وهي جهات ينعدم فيها العمران في الشتاء
ونحو ذلك ١١

والصحيفة الاشتراكية هي التي تعيش مع الطالب الذي ترك
أهله وقريته وسكن القاهرة وأصبح فيها بعيداً عن أبويه ،
يتعرض للجوع أحياناً ، وللمرض أحياناً ، وللإفلاس أحياناً ،
ويحتاج فيها إلى الكتاب الذي يستذكر فيه دروسه فلا يجد
التمن الذي يدفعه لشراؤه ١١

والصحيفة الاشتراكية هي التي تزج بنفسها في أعماق الأحياء
« البلدية » فتري الأراامل اللاتي مات أزواجهن بعد أن تركوا
لهن حفنة من الأطفال أو الأشباح الأدمية التي تنتظر المعونة
المادية من « مصلحة الضمان الاجتماعي » فلا تأتيها هذه المعونة
المادية إلا بشق الأنفس ، أو بصورة لا تساعد الأرملة على أن

تحصل لأولادها على القوت الضروري ١١

لست أريد أن أندفع في سيل من هذه الأمثلة التي تزعج
بال المصلحين في الأمة ، وتقض مضاجع ذوى العدل والضمائر
الحية من رجال الحكومة ، ولكننى اكتفيت بالإشارة إلى أمثلة
من العمل الاشتراكي الصحيح الذي ينتظر من صحافتنا الحاضرة .
ومن الحق أن أقول هنا مع ذلك إن صحافتنا هذه قد بدأت
تدرك هذه الأفكار إدراكاً جيداً ، وتقوم بعملها الاشتراكي
قياماً حسناً . والأمثلة على هذا كثيرة تطالعنا بها الصحف في
كل يوم . . . صحيح إن المفاهيم الاشتراكية التي تهدف إليها
لم تستقر بعد في نفوس الشعب ؛ وخاصة « طبقة العوام »
وهي طبقة حرمت الثقافة التي تعين على هذا الفهم . ولكن الصحافة
العامة تجاهد جهاداً كبيراً جداً في هذا السبيل ، وتحاول أن
تفهم الطبقات الدنيا من الشعب : أن الاشتراكية ليس معناها أن
تأخذ حقلك وتنكر حقوق الآخرين . بل إن الاشتراكية
معناها أن تعطى لبلدك ومواطنيك أكثر مما تأخذ من هذا البلد
وهو لاء المواطنين . وإن كانت هذه درجة من درجات الاشتراكية
التي ننشدها لا تبلغها إلا الطبقات العالية من حيث الثقافة والشعور
ومن حيث الخلق وعلو النفس وطهارة الضمير .

٣ - الصحافة الاشتراكية تبني المجتمع :

ولا يمارى أحد فى أن الصحافة الاشتراكية تمتاز بأنها
صحافة بناءة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى . وفرص البناء
الجديد أمام الصحافة فى مجتمعنا الجديد كثيرة لا سبيل إلى
حصرها . فقد قلنا إتنا نعيش ثورات ثلاثا فى وقت واحد :
نعيش ثورتنا السياسية ونعيش ثورتنا الاقتصادية ونعيش ثورتنا
الاجتماعية . تلك ميادين ثلاثة تتسع لجميع العاملين الخاصين من
أبناء هذه الأمة . ويمكن أن تضاف إليها ثورة رابعة هى
ثورتنا الثقافية .

ولقد كانت الصحف المصرية فى العهود السابقة لا تعيش فى
الغلاب إلا ثورة واحدة فقط ؛ هى الثورة السياسية التى كان
هدفها الخلاص من الاستعمار والحصول على الاستقلال .
وقدما كانت تلك الصحف فى الماضى تعنى بالميدان الاقتصادى
أو الميدان الاجتماعى . أما الصحافة فى الوقت الحاضر فقد وجدت
نفسها مضطرة إلى مواجهة هذه المطالب الثلاثة أو الأربعة فى
وقت معاً :

« فالمطلب الاقتصادى » هو إقامة اقتصاد وطنى قومى منحرر

من الاستغلال الأجنبي ومن الاحتكار بجميع أشكاله وصوره .
« والمطلب الاجتماعي » هو الأخذ بيد الطبقة الكادحة
والطبقات الفقيرة المحرومة من أبسط حقوق الحياة وهكذا .
وكل مطلب من هذه المطالب الثلاثة بحاجة إلى جهود كبيرة
حتى يتحقق للأمة على النحو الذي يرضى كرامتها ويتفق
وماضيها .

من أجل ذلك أصبحت التبعة الملقاة على الصحافة أضعاف
التبعة الملقاة على التربية والتعليم . إذ المدارس تقوم على تربية
صغار المواطنين الذين لا يتجاوز عددهم ١٠٪ من مجموع الأمة
على حين أن الصحافة مسئولة عن تعليم عدد كبير يتجاوز هذه
النسبة بشيء كثير . ذلك أن الصحافة في هذا العصر الذي نسميه
« عصر الشعوب » هي المعلمة الأولى لهذه الشعوب . ولا تستطيع
في وقتنا هذا أن تتخلى عن مهمتها بوجه من الوجوه .

٤ — الصيانة الاشتراكية تقوم بتثقيف الجمهور

الفرق كبير جداً بين التعليم والإعلام . والتعليم يؤدي
بالطالب إلى نيل شهادة في فرع من فروع المعرفة أو في جملة
صالحة من أوليات هذه المعرفة . والإعلام يؤدي بالمواطن إلى

الوقوف على المعلومات والحقائق التي لا بد منها ليكون على صلة بالمجتمع الذي يعيش فيه أو بالعصر الذي ينسب إليه .

وكما أن من وظائف الإعلام - أيا كان نوعه - تزويد المواطنين بالأخبار الداخلية والخارجية - فكذلك من وظائف الإعلام تزويد المواطنين بالقدر الكافي من المعلومات والحقائق عن القطاعات التي يتألف منها المجتمع ، أو الهيئات والجماعات والمرافق العامة التي لهذا المجتمع ، وعن الجهاز الحكومي الذي يخضع له المواطنون على اختلاف طبقاتهم ، وعن الساع التي يحتاج إليها المواطنون في حياتهم ، وعن مدى التقدم الذي أصاب البلاد في الزراعة والتجارة والصناعة . وباختصار : يقوم الإعلام بإمداد المواطنين بجميع المعلومات التي تشعرهم بأنهم ليسوا معزولين عن البيئة التي يعيشون فيها .

على أن للإعلام وظيفة أخرى فوق ما تقدم ، هي إمداد المواطن بشتى المعلومات لا عن وطنه الذي يضمه فقط ، ولكن عن الأوطان التي يشتمل عليها الكوكب الأرضي - فالقارىء الحديث تواق إلى أن يعرف الكثير عن الهند وعن الصين وعن غيرها من أقطار القارة الآسيوية ، وبه شوق كذلك إلى معرفة أخبار القارتين الأوربية والأمريكية .

أندرى ما الغرض من كل ذلك فى حقيقة الأمر ؟
إن الغرض الرئيسى هو التعرف إلى هذه الشعوب على
اختلافها . وفى التعرف إلى الشعوب عن هذا الطريق ما يقف
حائلا فى بعض الأحيان دون قيام الحروب . وإنها لغاية كريمة
من غايات الصحافة العالمية فى وقتنا هذا ما أخلقها أن تتوخاها
وتسمى إليها بجميع الطرق ١١

هـ — الصحافة الاشتراكية صحافة تساعد على التخصص :

قلنا إن الصحافة المتخصصة علامة من علامات رقى الأمة ،
والأهم التى يكثر فيها هذا النوع من الصحف أهم بلغت أشواطاً بعيدة
المدى فى ميادين المعرفة . ولولا ذلك لما قام فيها هذا النوع
من أنواع الإعلام — ونعنى به الصحافة المتخصصة .
والصحافة الاشتراكية تسعى دائماً إلى الأخذ بيد اللهن الحرة ،
ويعنيها كذلك أن تتقدم كل مهنة من هذه اللهن ، ويكون من
مجموع هذا التقدم الذى تقوم به تقدم ملموس فى المجتمع .
وإذا كانت الصحافة الاشتراكية موضوعية أكثر منها ذاتية ،
فإن أقصى ما تصل إليه الموضوعية فى الواقع إنما يكون فى ميدان
العلوم والفنون والآداب ، ويتجلى ذلك فى الصحف العلمية والفنية

والنقدية . ولا شك أن هذه الصحف يلتزم في موادها على الدوام المنهج الموضوعي قبل كل شيء .

وإذا كان التثقيف هدفا رئيسيا من أهداف الصحافة الاشتراكية ، فإن هذا التثقيف يتم للمواطن عن طريق الصحف المتخصصة . فالقارئ المهتم بالزراعة لأنه مشغول بالزراعة يجرى وراء الصحف الزراعية ، والقارئ المهتم بالهندسة أو الطب أو للتربية يفعل مثل ذلك . وبهذه الطرق تنمو معلومات المواطنين ، كل في الميدان الذي اختاره ووجد فيه نفسه ومواهبه وميوله ورغائبه .

من أجل هذا قلنا إن على الدولة أن تنشئ « مطابع للشعب » تأخذ بيد الصحافة المتخصصة ، وعليها أن تنشر هذه المطابع لا في العاصمة وحدها ولكن في الأقاليم التي تتألف منها الجمهورية العربية كلها . وإذ ذاك لا يصبح هناك عذر لتخلف هذين النوعين من أنواع الصحف .

٦ - الصحافة الاشتراكية تنقذ القيادات الجريئة

في المجتمع :

كان على الصحافة في العهود السابقة أن تقدم للجمهور نماذج خاصة من القادة. وكان أكثر هؤلاء القادة من المشتغلين بالسياسة والصحافة ، أو بمعنى آخر كانوا زعماء أحزاب وأصحاب صحف تتكلم بلسان كل حزب من هذه الأحزاب. وكان هؤلاء هؤلاء هم أبرز ما عرف المجتمع المصري من النماذج القيادية في تلك العهود التاريخية .

والآن وفي ظل النظام الديمقراطي الاشتراكي التعاوني ، أصبح المجتمع بحاجة ماسة إلى طراز جديد من القادة .

فنحن بحاجة إلى القادة السياسيين الذين يرمون لنا - وبمشاركتنا - صورة للمجتمع الذي نعيش فيه من الناحية السياسية، آخذين على أنفسهم المحافظة على هذه الصورة بأرواحهم وعقولهم وقلوبهم ونفوسهم ، وكتاباتهم وأحاديثهم

ونحن بحاجة إلى القادة الاجتماعيين الذين لا يمحرون عنايتهم في ميدان واحد فقط من ميادين الإصلاح الاجتماعي

— كما كان الحال في الماضي — بل يتوزعون على ميادين كثيرة من ميادين هذا الإصلاح .

فهذا ميدان لإصلاح الريف ، وهذا ميدان لإصلاح العمال ، وهذا ميدان لإصلاح التعليم ، وهذا ميدان لإصلاح العلاج ، وهذا ميدان للنظر في الطبقات الفقيرة ، وهذا ميدان لإصلاح الصحافة نفسها . وهكذا .

ونحن في حاجة إلى القادة الاقتصاديين . وقد كان اقتصادنا القديم بحاجة إلى شخصية واحدة فقط كشخصية الزعيم الاقتصادي طلعت حرب . أما نحن في المجتمع الجديد فمحتاجون إلى شخصيات عديدة من هذا النوع يتوزعون على المرافق الاقتصادية العامة ، ويختص كل واحد منهم بمرفق واحد منها ويقدم للوطن كل يوم جديداً من الإصلاح في هذا المرفق أو ذاك .

* * *

صحيح أن كل واحد منا قائد في محيطه . فالمعلم قائد في مدرسته ، والقاضي قائد في محكمته ، والمهندس والطبيب كل منهما قائد في بيئته الضيقة التي يعيش فيها وهكذا . ولكننا نهدف إلى القيادات العامة التي توجه الجماهير وترسم الخطط وتقوم بالأبحاث والإحصاءات وتتكهن بالمستقبل . ومن حسن الحظ أن مجتمعنا الاشتراكي يأخذ بكل هذه الأسباب مجتمعة ، وإن صحافتنا

الاشتراكية تعينه على الوصول إلى غايته، وتقدم لنا كل يوم قائداً
جديداً في محيطه وبيئته .

٧ - الصحافة الاشتراكية صحافة القيم الجديدة والمواطن

الجدير :

إن الذي لا يمارى فيه أن المجتمع الجديد بحاجة ماسة إلى
المواطن الجديد وإلى القيم الجديدة والعقول الجديدة . ونحن
نعنى كل كلمة من هذه الكلمات السابقة ، ولا نذكر إحداها عبثاً
أو من قبيل الوهم أو الخيال .

نحن في حاجة إلى المواطن الذي يدرك أنه جزء لا يتجزأ
من المجتمع ، وأن كل عمل يهمل فيه تعود خسارته عليه وعلى
هذا المجتمع . إنه إذن مسئول أمام الله والوطن عن كل نعمة من
النعم التي يتمتع بها كالصحة والمال والولد ، وإنه مسئول أمام
الله والوطن عن كل ساعة تمر عليه وهو بكامل صحته وطاقته
وقدرته على العمل .

نحن بحاجة إلى القيم الجديدة ، ومن هذه القيم - وهي
كثيرة - الشعور التام بالعدالة ، فليس من العدل في شيء أن

يشكر المواطن الجديد ما كان لأبائه وأسلافه من فضل في بقاء
هذا الوطن الذي يستمتع بكل ميزات وخيراته .

وأخيراً... نحن في حاجة إلى عقول جديدة تفكر معنا
في هذه الأوضاع ، وتخطط للمستقبل ، وتشاركنا في
تحقيق هذه الخطط . فأصحاب الأفكار القيمة والاتجاهات
السليمة هم الذين يؤلفون الصفوف الأولى في كل الميادين .
والمصلحون والكتاب والأدباء والمفكرون ورجال الأبحاث
ورجال الصحافة يكونون صفوفاً متراصة من صفوف الأمة .
والصحافة وحدها هي القادرة على الكشف عن هذه العقول
الكبيرة والنفوس القوية التي تظهر على مسرح الحياة يوماً بعد
آخر . وهي المسئولة أمام المجتمع عن معرفة هؤلاء القادة
وتقديمهم إلى الشعب وتشجيعهم بأكثر مما تشجع على ظهور نجم
جديد من الممثلات والممثلين والفنانات والفنانين .

* * *

هذا مثال واحد فقط من أمثلة القيم الجديدة التي يجب أن
تدعو إليها صحافتنا في الوقت الحاضر . وهناك طائفة أخرى
من هذه القيم لا يتسع المجال لذكرها .

٨ — الصحافة الاشتراكية صحافة نفسية المهرزبة :

تقوم الصحف الاشتراكية بهذه الوظيفة الهامة من وظائف الصحافة من حيث هي. وهي وظيفة الإمتاع والتسلية ولكن في حدود الشرف والعفة وطهارة اللسان والقلم ... فبعد أن كانت الصحافة في العهود السابقة تهتم بالفضائح ، وتسعى وراء الأخبار النافذة أو الذاتية أو الشخصية ، وتملأ الصفحات تلو الصفحات بالحديث عن زيد من الناس لأنه ظهر على الشاشة أو المسرح ، وتسود الصفحات تلو الصفحات في الكتابة عن عمرو من الناس لأنه ثرى ، وتمجد اللصوص ، وتظهرهم بمظهر الأبطال كما يفعل « الفيلم أو الشاشة » في بعض الأحيان - أصبحت الصحافة الاشتراكية في وقتنا هذا تهتم بتسلية القارئ ، ولكن بطرق أخرى لا تتنافى مع مبادئ الشرف والاستقامة .

بقى سؤال يدور في أذهان الكثيرين ويتردد على ألسنتهم : هل يختلف عنصر التنافس من الصحافة الاشتراكية . وإذا كان كذلك فما هو العلاج ؟

والجواب : إن الناظر في التنظيم الجديد للصحافة يرى أن القانون يضمن للأعمال والموظفين ٢٥٪ من أرباح الصحيفة .

ومعنى ذلك بوضوح أن سعة انتشار الصحيفة أصبح هدفاً من أهداف عمالها وموظفيها ، مادام التوزيع يشكل جزءاً كبيراً من الأرباح العائدة عليهم فى النهاية . ومتى زاد التوزيع فى ذاته أصبحت الصحيفة بهذه الزيادة أكثر استحقاقاً وأهلية لقبول الإعلانات المختلفة . فمن مصلحة المعلنين دائماً أن ينشروا إعلاناتهم فى صحيفة مضمونة الرواج . والإعلان فى ذاته كذلك يشكل جزءاً آخر له اعتباره وتقديره من الأرباح العائدة على العامل والموظف .

وهنا يرى الكثيرون أن تكون الصحافة حرة فى نشر الإعلانات ، ويرون أن من الأفضل ألا تتدخل الحكومة أو الاتحاد الاشتراكي العربى فى هذه الناحية بالذات - وذلك مالم يكن الإعلان نفسه ضاراً بمصلحة من المصالح العليا للدولة . وعلى هذا فأوجه التنافس بين الصحف القائمة فى الوقت الحاضر كثيرة فى الواقع . فالتنافس هذه الصحف فى الأمور البناءة ، والتحقيقات المفيدة ، والكشف عن القوى الجديدة فى المجتمع ، وخلق القيادات الجديدة التى يحتاج إليها هذا المجتمع . وليكن التنافس بينها فى مواد التسلية والترفيه على القارىء . ولتأت الصحف كل يوم بمجديد من كل ذلك . وبغير هذه الطرق

يشيع في الصحافة جو من البلادة لا نرضاه لها ولا تستطيع أن
تحيا به . أما حرية رئيس التحرير فقد قلنا إنها مكفولة له دائماً في
حدود الإطار العام الذي يرسمه المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي
العربي وهو الإطار الديمقراطي الاشتراكي التعاوني .
وما مجلس الإدارة في كل صحيفة من الصحف إلا أداة قوية
وجدت لمساعدة رئيس التحرير وتحمل المسؤولية الكاملة ،
أو هكذا ينبغي أن يكون على الأقل ١١١ ؟

الصحافة في الميثاق

مشروع الميثاق الوطني الذي قدمه الرئيس جمال عبد الناصر في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية مساء يوم « ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ » عناية كبرى بالصحافة .

وإن من ينظر إلى العبارات الواردة في هذا الميثاق عن الصحافة ليشير إعجابه في الواقع أن يتعرض الميثاق لأدق المشكلات الصحفية في الوقت الحاضر ، ويضع يده على جميع آفاتهما ، ويرسم الطريق السوي بعد ذلك لصحافة سليمة ورشيدة في المجتمع الاشتراكي .

تعرض الميثاق أولا لأهم المشكلات في العالم ، وهي حرية الصحافة ، ثم تعرض لمشكلة النقد والنقد الذاتي ، وتعرض لمشكلة الرقابة ، وتعرض لمشكلة التقدم الآلي وأثره في الصحافة إذ نقلها هذا التقدم من صحافة رأي إلى أن أصبحت — على حد تعبيره — عملية رأس مال معقدة . وتعرض الميثاق كذلك لمشكلة رأس المال والاحتكار وسيطرته على الصحف ، وتعرض لمشكلة الحزبية وتأثيرها في الصحافة ، ثم تكلم

الميثاق في التنظيم الصحفي الذي آلت به ملكية الصحف إلى الشعب . وأخيراً أشار الميثاق بطريقة غير مباشرة إلى أمرين هامين هما : المهمة القيادية للصحافة في الوقت الحاضر ، والمراقبة الفكرية وخطرها على الفكر والصحافة .

* * *

تلك هي القضايا التي تعرض لها الميثاق في ميدان الصحافة . والحق إن هذه القضايا هي أمهات المسائل التي تحدث فيها علماء الصحافة . والحق أيضاً أن تشخيص الأطباء لأمراض الصحافة الحديثة لا يكاد يخرج عن هذا الوصف .

* * *

ودعنا نبدأ هنا بالنقطة الأخيرة التي انتهى عندها الميثاق . — وهي « المراقبة الفكرية » وأثرها على الفكر والصحافة . أو بعبارة أخرى — دعنا نستعير من الميثاق لفظ « المراقبة » في ذاته ونستخدم هنا فقط « المراقبة الصحفية » . والذي لا ريب فيه أننا في مصر كنا إلى وقت قريب — حتى بعد قيام الثورة — نعاني من هذه المراقبة الفكرية والصحفية . وظللنا نعاني منها حتى تقلتنا الثورة أو نقلنا « قانون تنظيم الصحافة » الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٩٦٠ من دور المراقبة

إلى دور الشباب أو الرجولة . وإذ ذاك وجدنا أنفسنا نفهم الحرية فهماً جديداً لم نعهده من قبل . وبهذا الفهم الجديد أصبحنا ندرك أن الحرية في ذاتها مسئولية اجتماعية قبل كل شيء ١١

نعم — كنا إلى عهد قريب في دور المراهقة الصحفية والفكرية . والمراهقة في ذاتها من أخطر المراحل التي تمرّ بحياة الفرد وحياة الأمة . إنها المرحلة التي تقترن بالقلق وبالغرور وبالنظر ، إلى أنفسنا على أننا أقوياء . ولسنا بأقوياء ، وعلى أننا أرشد من آبائنا وأجدادنا ومعلمينا وأساتذتنا . ولسنا في شيء من ذلك . إنها المرحلة التي تقترن كذلك بصفة الاعتماد على الغير في كل ما يتصل بالعلم والثقافة . فكل ما يرد إلينا من علم الغريبين وثقافتهم فعلى العين والرأس . وأما ما يصدر عن أنفسنا ويثبتنا فلا قيمة له ١٢

* * *

تلك هي بعض صفات المراهقة في الفرد والأمة . أما الآثار المترتبة عليها بعد ذلك فمنها الانغماس في أخبار الجنس ، والاهتمام المتزايد بأخبار الجريمة ، والجري وراء الصور العارية ، والإكثار من نشر الأخبار المصنوعة أو الكاذبة ، ثم الخضوع التام لأبهة المنصب والجاه ، والخضوع كذلك لسيطرة رأس المال ، ثم السقوط بالأخلاق إلى حد الرشوة وبيع الذم ،

وأخيراً الاعتماد كل الاعتماد - كما قلنا - على كل ما هو أجنبي ،
ورفض نصائح الكبار كما يرفض المراهق نصائح والديه .
من أجل هذا كله كنا في نظر الأمم الراقية في عداد
الأمم المتخلفة - وإن شئت فقل - في عداد الأمم النامية .
أو أصبحنا نستحق هذا الوصف الأخير منذ اللحظة التي بدأنا
فيها نتنقل من « دور المراهقة » وندخل في « دور الشباب »
أو « الرجولة » . وهنا أصبحنا قادرين على فهم المشكلات
السياسية والاجتماعية التي تحيط بنا ، قادرين كذلك على حلها
أو الأخذ بأسباب هذا الحل .

* * *

ولكن - ماذا قال الميثاق في كل قضية أو مسألة من
المسائل السابقة على حدة ؟

أولاً : حرية الصحافة وحرية الفكر والنقد الذاتي :

دافع الميثاق دفاعاً حاراً عن « حرية الكلمة » في كل صورة
من صورها . ونوه بالدور الخطير الذي تقوم به الكلمة
في مجال الإصلاح والتقدم . كما أرخ الميثاق لهذه الحرية .
وذكر أنها كانت مكبوتة في ظل الرجعية المستقلة التي نظرت

إلى هذه الحرية نظرة استبدادية ، هي نظرة الحكام المنفردين بالسلطان . وقد كان هؤلاء في أكثر العصور الغابرة ينظرون في ارتياب شديد وحذر أشد إلى كل كلمة لا تكون في مدحهم أو الثناء عليهم بحق أو بدون حق .

من أجل ذلك فرق الميثاق بين نوعين من النقد . الأول — هو النقد الذاتي — والثاني وهو النقد غير الذاتي .

الأول — وهو الذاتي — ينبع من ذات الشخص ومن إيمانه العميق بأنه بشر . ولا عصمة مطلقاً للبشر من الخطأ . فلا ينبغي للإنسان في الوجود أن ينظر إلى عمله على أنه كامل من جميع الوجوه . بل عليه دائماً أن يتقد نفسه بنفسه كلما هُدى إلى ذلك .

والثاني — وهو النقد غير الذاتي — فيأتي من الغير دائماً . وقد يرى الناظر من بعيد ما لا يراه الناظر من قريب . ولا يستطيع الفرد أن يرى من خلفه إلا إذا استعان بمرآة في يده ، أو استعان بشخص آخر غيره . وإن أعظم رجل في الوجود لا ينبغي له أن ينظر إلى نفسه على أنه أكبر من أن يوجه النقد إلى عمله . فعليه إذن أن يصنع في تواضع كبير إلى ملاحظات الغير . بل عليه أن يقول لنفسه دائماً كما قال الزعيم الشاب مصطفى كامل : « إني

لست أكبر من عمر ولا أصغر من راعي القتم . فقد استمع
عمر العظيم إلى اعتراض الناس أجمعين من أصغر صغير إلى
أكبر كبير ، واعتضت عليه سيدة مسلمة ، وجد أنها على حق
في هذا الاعتراض ، فصاح على رؤوس الأشهاد : لقد أخطأ عمر
وأصابت امرأة !! وانظر معي إلى الميثاق حيث يقول :
« إن ممارسة النقد والنقد الذاتي يمنح العمل الوطني دائماً
فرصة تصحيح أوضاعه ، وملاءمتها دائماً مع الأهداف الكبيرة
للعمل » .

ثم يقول :
« إن أية محاولة لإخفاء الحقيقة أو تجاهها يدفع ثمنها في
النهاية نضال الشعب وجهده للوصول إلى التقدم » .

ويقول :
« إنه لمن أزم الأمور تشجيع الكلمة المكتوبة لتكون
صلة بين الجميع يسهل حفظها للمستقبل . كما أنها تستكمل حلقة
هامة من الصلة بين الفكرة والتجربة » .

ويقول :
« إن من الأمور اللازمة تشجيع كل المسؤولين عن العمل
الوطني على أن يكتبوا أفكارهم لتكون أمام المسؤولين عن
التنفيذ . كذلك من الضروري تشجيع كل القائمين على التنفيذ

أن يكتبوا ملاحظاتهم لتكون أمام المسؤولين عن التوجيه .
وإن ذلك أمر لا يمكن أن يترك للصدفة أو الارتجال .
وإنما ينبغي تنظيمه » .

ويقول :

« إن فترات التغيير الكبرى بطبيعتها حافلة بالأخطار التي
هي جزء من طبيعة المرحلة . على أن التأمين الأكبر ضد هذه
الأخطار كلها هو ممارسة الحرية » .

ويقول :

« إن ممارسة الحرية على هذا النحو ليست لازمة فقط لحماية
العمل الوطنى : ولكنها لازمة لتوسيع قاعدته وتوفير الضمان
للذين يتصدون له . فممارسة الحرية على هذا النحو سوف تكون
الطريق الفعال لتجنيد عناصر كثيرة قد تتردد قبل المشاركة
فى العمل الوطنى . والحرية هى الوسيلة الوحيدة للقضاء على
سلبيتها وتجنيدها اختياريا لأهداف النضال » .

وينتهى الميثاق من كل ذلك إلى نتيجتين .

الأولى : إن حرية النقد البناء والنقد الذاتى الشجاع ضمانات
ضرورية لسلامة البناء الوطنى . لكن ضرورتها أوجب فى
فترات التغيير المتلاحق خلال العمل الثورى » .

والثانية : إنه لا يوافق على الرقابة : « لأن سلطة الدولة في التشريع استعملت في إخضاع الصحافة للمصالح الحاكمة . وذلك عن طريق قوانين النشر الظالمة ، وعن طريق ارقابة التي وقفت سدا حائلا دون الحقيقة » .

ثانيا : التقدم الآلى وسيطرة رأس المال على الصحافة :

يقول الميثاق في ذلك :

« إن طبيعة التقدم الآلى في مهنة الصحافة نفسها أحدثت أثراً لا يقل في صورته عما أحدثته قوانين القمع والكميت . لقد كان من أثر التقدم الآلى في مهنة الصحافة ، واحتياجاتها المتزايدة إلى الآلات ، وإلى الكميات الهائلة من الورق أن تحولات هذه المهنة العظيمة من كونها عملية رأى إلى أن أصبحت عملية رأس مال معقدة » !

ثم قال الميثاق :

« إن الصحافة مع هذا التطور لم تكن قادرة على الحياة إلا إذا ساندتها الأحزاب الحاكمة الممثلة لمصالح الإقطاع ورأس المال . أو إذا اعتمدت اعتماداً كلياً على رأس المال المستغل الذى كان يملك الإعلان بحكم ملكيته للصناعة والتجارة »

ثم قال :

« كذلك تزايد الخطر على ما تبقى من حرية الصحافة بتزايد احتياجات المهنة نفسها لمعدات التقدم الآلى . ولم يعد فى قدرتها إلا أن تخضع لإرادة رأس المال المستغل ، وأن تتلقى منه - وليس من جماهير الشعب - وحيها واتجاهاتها السياسية والاجتماعية . »

بهذه العبارات الصريحة السابقة * * * وضع الميثاق يده على أدواء الصحافة الحديثة . وأرجع كل هذه الأدواء إلى فقدان الحرية الصحفية التى كانت تتمتع بها الصحافة فى بعض الأزمنة السالفة ، وأنى لتلك الصحافة الحديثة أن تنعم بقسط ولو ضئيل من هذه الحرية الصحفية ؟ وقد أصبحت عبدة ذليلة للإعلان ، عبدة ذليلة للاحتكار ، عبدة ذليلة لرأس المال المستغل حيث كان ؟ إن الصحافة فى العصر الحديث أصبحت تجارة وصناعة بعد أن كانت رسالة فقط . إنها بغير المال لا يمكن أن تضمن بقاءها متمتعة بالحياة يوما واحدا أو بعض يوم . ومن أين يجيئ إليها المال ؟ إنه يجيئ من الإعلان ، ومن أصحاب رؤوس الأموال ، ومن القادرين على احتكار الصحافة ، وجعل الصحف والمجلات فى كتل كبيرة تتألف كل كتلة منها من مجموعة من الصحف

الكبيرة أو الصغيرة . وبذلك ينتهى الإيراد كله إلى أيد قليلة من الناس هى أيدى هذه الفئة القليلة ، أو التى يعد أفرادها على أصابع اليد الواحدة . ونعنى بهؤلاء أصحاب الصحف . ومن ثم انعدمت الحرية الصحفية - أو انحصرت فى أصحاب الصحف من جهة وأصحاب رؤوس الأموال من جهة ثانية . ومن هنا كان الميثاق على حق عندما قال : « ولم يعد فى قدرة الصحف إلا أن تخضع لإرادة رأس المال المستغل ، وأن تتلقى منه - وليس من جماهير الشعب - وحيها واتجاهاتها السياسية والاجتماعية » .

لهذه الأسباب بادرت الثورة فى بلادنا إلى إصدار قانون تنظم به الصحافة . وصدر هذا القانون بالفعل فى الرابع والعشرين من شهر مايو سنة ١٩٦٠ وبه آلت :

ثالثاً - ملكية الشعب للصحف

وفى ذلك يقول الميثاق :

« إن ملكية الشعب للصحافة التى تحققت بفضل قانون تنظيم الصحافة الذى أكد لها فى الوقت نفسه استقلالها عن الأجهزة الإدارية للحكم ، قد انتزع للشعب أعظم أدوات حرية الرأى ، ويمكن لها أقوى الضمانات لقدرتها على النقد .

« إن الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكي العربي لها — هذا الاتحاد الممثل لقوى الشعب العامة — قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة . وكذلك خلصت من تحكم برأس المال فيها ، ومن الرقابة غير المتطورة التي كان يفرضها عليه بقوة تحكمه في مواردها .

« إن الضمان المحقق لحرية الصحافة هو أن تكون الصحافة للشعب لتكون حريتها بدورها امتداداً لحرية الشعب » .
وقد جاء في المذكرة التفسيرية لقانون تنظيم الصحافة الذي أشرنا إليه مايلي :

« على هذا النحو يتحقق للصحافة وضعها في المجتمع الجديد باعتبارها جزءاً من التنظيم الشعبي لا يخضع للجهاز الإداري . ولكن يخضع للاتحاد القومي » يريد الاتحاد الاشتراكي العربي كما أصبح اسمه كذلك في الوقت الحاضر . — وهذا الاتحاد هو سلطة توجيه ومشاركة فعالة في بناء المجتمع . شأنها في ذلك شأن غيرها من السلطات الشعبية كالمؤتمر العام للاتحاد القومي — يعني الاتحاد الاشتراكي العربي وكمجلس الأمة » .

* * *

يفهم من هذه العبارات السابقة أن تنظيم الصحافة شيء وتأميمها شيء آخر . وأنتا في الجمهورية العربية المتحدة آخذون

بالتنظيم لا بالتأميم » قالتأميم نظام تؤول به ملكية الصحف إلى الحكومة وتصبح به الصحافة مرفقا من المرافق العامة كالتعليم والعلاج والمواصلات يخضع لهيمنة الدولة خضوعاً يقصد به صالح الشعب . وفي هذه الحالة تحصل الحزاة العامة على إيرادات الصحافة ، وتتحمل في الوقت نفسه خسائرها : أما التنظيم فتوع من الأنظمة الصحفية آلت به ملكية الصحف لا إلى الحكومة . ولكن إلى الاتحاد القومي « أو الاتحاد الاشتراكي العربي » . وليس هذا الاتحاد جزءا من الجهاز الإداري للدولة وإنما هو سلطة توجيه ومشاركة فعالة في بناء المجتمع « (١) .

وعلى هذا فالصحافة في بلادنا ليست مرفقاً من المرافق العامة كالتعليم والعلاج والمواصلات تسيطر عليه الدولة أو الأجهزة الإدارية لهذه الدولة ، ولكنها مهنة من المهن الحرة الكريمة وجدت الدولة نفسها مضطرة إلى إصدار قانون ينظمها ويحميها من الانحراف الذي وصمت به ، ويوجهها توجيهها جديدا نحو رعاية المصلحة العامة والتزام الصدق والأمانة في خدمة هذه المصلحة .

(١) راجع كتاب « أزمة الضير الصحفي » للمؤلف ص ٢٢٢ .

إنها مهنة من المهن الحرة يمارسها الأفراد كما يريدون ،
ويختارون من الأشكال والأنماط والأهداف ما يريدون ،
ويجنون من ورائها الربح الذى يريدون . ولا يكاد يتحكم
فى هذه المهنة شىء إلا قيمة الصحفي فى ذاته وقدرته على أداء
واجباته .

* * *

ذلك هو مجمل الفرق بين صحافتنا وصحافة العالم الشرقى .
إن هذه الحلول التى وصلنا إليها لمعالجة المشكلات الصحفية
فى بلادنا كانت حلولاً حتمية كحتمية الاشتراكية ذاتها . وبغير
هذه الحلول نكون متخلفين عن الشوط الذى قطعه الثورة
فى مجال المعركة السياسية ومجال المعركة الاجتماعية . وبغير هذه
الحلول يصبح الشعب المصرى والحكومة المصرية كالشخص
الأعرج يمشى على الأرض بقدم واحدة ، ولا تساعده القدم
الأخرى على أن يبدو للناظر إليه على أنه شخص ذو قدمين .

رابعاً — المهمة القيادية للصحافة فى الوقت الحاضر:

بهذه الأمور السابقة كلها نظر الميثاق إلى الصحافة نظرة
إكبار وإجلال من جهة ، ونظرة أمل ورجاء من جهة ثانية .
نعم — وضع الميثاق أمله فى الصحافة لكي تشارك فى بناء

المجتمع الجديد من جميع جوانبه ، ولكي تشجع على خلق القيادات الجديدة التي يحتاج إليها المجتمع من جهة ثانية : وذلك يتخلص المجتمع وتتخلص الصحافة نهائياً من تلك « المراهقة الفكرية » التي غلبت عليها زماناً قد امتد إلى الوقت الذي صدر فيه قانون تنظيم الصحافة .

وانظر معي إلى الميثاق حيث يقول :

« إن ممارسة الحرية تخلق القيادات المتجددة للعمل الثوري ، وتوسع هذه القيادات وتدفعها دائماً إلى الأمام ، وتخلق قيادة من التفكير الجماعي القادر على صد نزعات التحكم الفردي ، ومن ثم فهي توفر للعمل الوطني ضمانات بعيدة المدى .

« إن القيادة الحقيقية هي الإحساس بمطالب الشعب ، والتعبير عنها ، واتخاذ الوسائل لتحقيقها ، وتجميع قوى الشعب وراء الجهود المحققة لها » .

وانظر إليه كذلك حيث يقول :

« إن تحرير الطاقات الخلاقة لأي شعب من الشعوب يرتبط بالتاريخ ويرتبط بالطبيعة ، ويرتبط بالتطورات السائدة والمؤثرة في العالم الذي نعيش فيه . وليس هناك شعب يستطيع أن يبدأ

من فراغ . وإلا كان التقدم إلى الفراغ ذاته . إن الخطر من المراهقة الفكرية في هذه المرحلة أنها تخلق نوعاً من الإرهاب المعنوي يعرقل التجربة والخطأ . والقيادات الجديدة المقيدة لتحريك التطور الوطني ، قوة هائلة لا بد من حمايتها لتؤدي رسالتها الوطنية بالنجاح المطلوب .

ومن أولى من الصحافة الوطنية في الواقع بالقيام بمهمة الإحساس بمطالب الشعب ، والتعبير عن مطالب الشعب ، واتخاذ الوسائل لتحقيقه لكل ذلك ؟

وما دام الأمر كذلك فقد أصبح على الصحفي بمقتضى الميثاق أن يقوم بكل هذه المهام التي فرضها هذا الميثاق ، وإلا فعليه أن يترك المكان لغيره من القادرين على أداء هذه المهمة .

* * *

هكذا نجد الميثاق وقد أحاط الصحافة في هذه المرحلة الحاسمة من مراحل حياتها بكل ما يملك من رعاية وعناية ؛ ويمكن لها من العودة سيرتها الأولى حين كانت رسالة قبل أن تكون تجارة وصناعة : والله الموفق ؟

عبد اللطيف حمزة

المكتبة الثقافية

مكتبة جامعة لكل انواع المعرفة

فاحرص على ما فاتك منها..

واطلبه من :

دار القام ١٨ شارع سودا التوفيقية بالقاهرة
مكاتب شركة توزيع الأخبار في الجمهورية العربية المتحدة
مكتبة المشي بغداد - العراق
الشركة القومية للنشر والتوزيع تونس
مكتبة الندوة أم درمان - السودان

مطابع دار القلم بالقاهرة

المكتبة الثقافية

- أول مجموعة من نوعها تحقق اشتراكية الثقافة
- تيسر لكل قارئ أن يقيم في بيته مكتبة جامعة
- تحوى جميع ألوان المعرفة بأقلام أساتذة
- متخصصين وبقرشين لكل كتاب
- تصدر مرتين كل شهر • في أوله وفي منتصفه

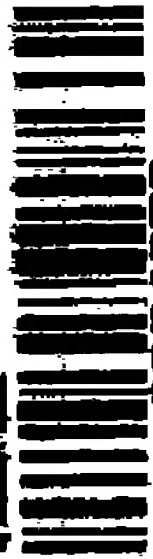
الكتاب المتاد

الوراشة

الدكتور عبد الحافظ محمد

١٥ فبراير ١٩٦٣

Bibliotheca Alexandrina



0254272

To: www.al-mostafa.com